

سلسلة الشراكة المجتمعية (٣)

ورشة الشراكة المجتمعية الثالثة المنعقدة في الفترة

٢٨ - ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٩ م

مركز البحوث ودراسات الجدوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتوى

الصفحة	المحتوى
٩-٧	المقدمة:
	الفصل الأول كلمات الافتتاح والختام
١٦-١١	كلمة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي
٢٣-١٧	كلمة وكيل المحافظة
٢٦-٢٤	كلمة مدير المركز

	الفصل الثاني أوراق العمل
٣٦-٢٩	جلسة العمل الأولى: الورقة الأولى: نتائج دراسة التعليم:
٤١-٣٧	الورقة الثانية: نتائج دراسة القمح:
٤٣-٤٢	الورقة الثالثة: نتائج دراسة الملوثات البيئية:
٧٦-٤٤	الورقة الرابعة: آلية تفعيل الشراكة ومسئولية أطرافها:
٩٠-٧٧	الورقة الخامسة: اللائحة الداخلية لصندوق الشراكة المجتمعية
	الفصل الثالث البيان الختامي ومخرجات الورشة وتوصياتها
١١٧-٩٣	البيان الختامي للورشة الثالثة للشراكة المجتمعية

المقدمة :

أجرى المركز أكثر من دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان مدينة تعز، وجاءت نتائج الدراسات مفزعة من حيث نسب الفقر والبطالة، وحجم الظواهر السلبية المترتبة عليهما، وهي نتائج تتطلب الوقوف عليها بمسئولية مجتمعية، من قبل السلطة المحلية أولاً، ومؤسسات المجتمع المحلي العاملة والناشطة في المضمار الاجتماعي ثانياً، ومن ثم قيام شراكة مجتمعية بين كافة الأطراف ثالثاً وأخيراً، وصولاً إلى فعل مجتمعي منظم ومتضامن للحد من تلك الظواهر، والحيلولة دون ولادات جديدة لظواهر أكثر فتكاً بالمجتمع، بتسريع التنمية المجتمعية التي تشكل وفق مضمونها وغاياتها الحل الأكثر نجاعة في هذا السياق.

لن نذهب بعيداً في استعراض نتائج كل الدراسات، وسنكتفي بوقفة متأنية ومكثفة على نتائج دراستين من أكثر تلك الدراسات، وهما: دراسة الخصائص الاجتماعية للمشمولين بالضمان الاجتماعي، ودراسة الخصائص الاجتماعية لسكان مربعات مختارة من المدينة ضمن مشروع من أغنيائهم إلى فقرائهم.

وقد رأينا في هذه الوقفة، ومن ثم في نشر مؤشراتها، والآلية المقترحة للشراكة المجتمعية ترجمة عملية للمسئولية الملقاة على عاتق المركز، باعتباره سكرتيراً للشراكة التي حالت الكثير من العوامل دون ظهورها الكامل، وبما أثر على حركتها الفاعلة وفق ما خطط لها في مراحل

التأسيس. ولعل المركز بهذه الخطوة التي سبق عرضها في اجتماعات، وتقديمها بمذكرات للجهات المعنية، يكون قد وضع المسؤولية على طاولة كافة الأطراف، تأكيداً على الشراكة المفترضة من ناحية، وإعمالاً لقوله تعالى: "وقفوه إنهم مسؤولون" من ناحية أخرى، ودفاعاً عن تجربة ثبت نجاحها في سياق ما قام به صندوق الرعاية الاجتماعية، وبشراكة مرحلية لم تتواصل مع مركز البحوث ودراسات الجدوى، نتيجة لتراجع في المسؤولية المجتمعية والتراجع في الالتزام لمفهوم الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيله من ناحية ثالثة.

إن هذا الكتيب يحمل خلاصة مهمة، نحن على ثقة بالمركز أن المهمة والحماس والشعور بالمسؤولية، ستكون جميعها هي الثمرة المتوقعة من قراءتها، ومن ثم دوران عجلة الشراكة المجتمعية على نحو أكثر فاعلية وتأثيراً، تحقيقاً لما رسمته الأطراف من غايات نبيلة في تنمية مجتمعية، تأخذ بأيدي الفئات الأشد فقراً والفقيرة إلى أوضاع أكثر عافية في المضمار الأكثر نبلاً الذي رفعتة الشراكة المجتمعية: "من أجل التخفيف من الفقر والحد من البطالة بالإحالة من الإعالة إلى الإنتاج".

نسأل الله أن يأخذ بأيدي الجميع وجهودهم لما فيه خير المجتمع، واستقراره وزوال تشوهاتة الاجتماعية.

وهومن وراء القصد،،،

أ.د. عبد الله الذيفاني

مدير المركز

الفصل الأول

كلمات الافتتاح والختام

كلمة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي:

أ. حمود خالد الصوفي

بدأ بالترحيب بالإخوة الحاضرين جميعاً من مدراء عموم والشخصيات الاجتماعية والعاملين بالورشة، ووجه النخبة برئاسة مركز البحوث ودراسات الجدوى.

الحقيقة أنه تأخرنا كثيراً، عن هذه الفعالية، وبالتأكيد يترتب على التأخير فيه من الاستحقاقات بل والانجازات التي كنا ننتظرها مثل هكذا فعالية، بهذه الروافع الأساسية لروافع التنمية الشاملة، ثم قال: وهذه أول مرة تقريباً أحضر فيها ندوة أو ورشة تستنهض طاقات المجتمع، وبالتالي يتحول فيها الجميع إلى شركاء في مواجهة التحديات والصعوبات، التي تواجه سواء المجتمع اليمني أو مجتمع يتحدد بعينه كما هو الحال في محافظة تعز.

الحقيقة أن المؤشرات التي بين أيدينا حتى الآن من خلال الجانب النظري أولاً، والدراسات التي ظهرت ولاست كثيراً من المعانات التي نشكوها، والتي غابت الرؤية الحقيقية التشخيصية للمشكلة في كل جانب من الجوانب، التي تناولتها هذه الدراسات الكثيرة من التعليم إلى القمح إلى المياه إلى الكثير من الجوانب التي نحتاج إليها فعلاً، لأننا

عندما نتحرك في اتجاه معين دائماً تنقصنا الرؤية، والرؤية لا تأتي إلا عن طريق جهود ودراسة علمية قائمة على بيانات-ولا يمكن اتخاذ قرار صحيح إلا من خلال تحليل وقاعدة بيانات حقيقية نستطيع أن نبني عليها فيما بعد.

رغم من هذا بأن المجتمع نتيجة الرواسب الشمولية ونتيجة العقيدة الاتكالية، بأن شيئاً هو على الدولة يظل الجميع معطل طاقاته الشخصية، ومنتظراً ما ستأتي به الدولة، سواءً كان موظفاً أو عاطلاً عن العمل أو لديه فرصة خاصة، الكل يعمل بثقافة شبر مع الدولة ولا ذراع مع القبلي وهذه عطلت طاقات المجتمع.

الآن من خلال التجارب وما آلت إليه الكثير من تجارب الأنظمة السياسية، أتضح بأن الدولة لا يمكن أن تكون هي بنى تخلق الفرص، وهي التي تشغل وهي رب العمل وهي التي تعول، وإلا لتوقفت الحياة وتوقف المجتمع.

وهذا فيه تعطيل واضح لطاقات المجتمع وفيه تأجيل للقدرات وترحيل للإبداع، وفيه فعلاً حالة اتكالية يتحول فيه الإنسان بشكل أو بآخر إلى معول من قبل الدولة، وهذا فيه تقريباً اتهام لقدرات الإنسان ولسنة الحياة أيضاً.

مركز دراسة الجدوى فتح الأبواب، وقد وضع يده على كثير من هذه القضايا من خلال هذه الدراسة، أهم ما في هذا الجانب أيد هناك روافع أساسية الآن تُحدث تنمية شاملة، هذه الروافع من خلال وجود شراكة- هذه في اتخاذ القرارات.

هي الشراكة تنهض الجميع وتستنهض طاقات الجميع وتحشد كل الإمكانيات، سواء رسمية أو مجتمعية سواء من مبادرات شخصية أو قطاع خاص أو من خلال منظمات المجتمع المدني، من خلال كل الإسهامات التي يمكن أن يتم توظيفها التوظيف الصحيح، لتجاوز الكثير من الصعوبات والتحديات المجتمعية، وبالذات ما يتعلق بالبطالة والفقر وهما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان المجتمع الآن. في مدينة تعز جرت الكثير من المسوحات كما اطلعنا على بعض الدراسات، وكانت المؤشرات إيجابية إلى حد كبير وتبعث على الاطمئنان.

والسؤال الآن: كيف تتحول هذه الدراسات إلى برامج عمل بآلية محددة قابلة للقياس من خلال إنجازات معينة؟

إذا استطعنا فعلاً أن نتقدم خطوة أخرى بعد هذه الدراسات لإيجاد آلية تنفيذية، واستطعنا أن نجري مراجعة شاملة من وقت لآخر ونقيس هذه

الإجازات، نكون في الاتجاه الصحيح لعمل تنمية مجتمعية بأضلاعها الثلاثة الوفد الرسمي والشعبي ومنظمات المجتمع المدني ناهيك عن المبادرات.

أمامنا الآن مقترحات مهمة جداً، يعني أننا عندما نتحدث عن قضية معينة أول ما يتبادر إلى الذهن أنه ليس لدينا الإمكانيات الكافية لتحقيق هذا الإنجاز، مع أن الإمكانيات تكون موجودة، لكن من يستطيع أن يستخلص هذه الإمكانيات؟ ومن يستطيع- أيضاً- كخطوة ثانية أن يوظف هذه الإمكانيات توظيفاً صحيحاً وحقيقياً؟ والمقترحات التي استعرضها الدكتور/ عبد الله الذيفاني من خلال القضايا الموجودة بين أيدينا، سواء ما يتعلق بجزء من التبرعات وما أكثرها أو ما يتعلق بعدم التوظيف الحقيقي لمخرجات الجمعيات الخيرية. وما سمعناه الآن من رديات أو ما سمعناه من هذه الرديات من الصندوق الاجتماعي كما قال: بمئات الملايين أو منهم وإليهم، كمشروع من أغنيائهم إلى فقرائهم أو الزكاة المفروضة على الفقراء لخدمتهم لتحقيق استقرار اجتماعي شامل، ينبغي أن نتخلص من ظواهر العمل السلبية التي يعتقد بعض الناس أنها فرص عمل لتشغيل الأطفال والتسول. من هذه المنظومة الموجودة في هذه الدراسات نستطيع أن نخلص من هذه الظواهر،

ونحول الناس من متسولين في الشوارع إلى منتجين يعولون أنفسهم ثم يعولون آخرين. إذا استطعنا أن نوجد مثلثاً لهذه الشراكة مبنياً على قاعدة أساسية، وأن يستنهض طاقات المجتمع وأن نجعل من الدولة قادرة فعلاً أن تدفع، ونجبر الدولة على أن تحترم إرادة مجتمعية معينة وترفع باتجاه إمكانيات داعمة لمخرجات حقيقية، نستطيع من خلالها أن نحرر المجتمع من كثير من الظواهر السلبية التي نشكوها ونراها كل يوم.

الحقيقة من خلال هذه الورشة اطلعت على هذه الدراسات، وباعتقادي الأهم من هذه الدراسات كما قلنا: إن هذه الورشة المعنية بإيجاد آلية العمل التي قد تم اقتراحها.

لا أدري ما هو الجهاز الفني الذي سيخلق آلية متوالية تنفيذية تجبر الناس على العمل، هذا ما نطمح إليه. أنا طبعاً لا يسعني إلا أن أؤكد بعض الحقائق أن السلطة المحلية سوف تتبنى هذا الأمر بشكل إيجابي وقوي، وسوف نعتبره فرصة لأن تخفف كثيراً، وعلى الأقل على أن يكون هناك توظيف لما تقدمه الدولة من دعم بالشكل الرسمي، حتى ينتج عنه مخرجات حقيقية، أو تطمئن إلى إنفاق من التمويل الحقيقي هذا جانب، أما الجانب الإداري فيما يتعلق بقضية

مركز البحوث والدراسات بالتأكيد سيحظى بدعم معنوي ومادي،
وأول شيء نحن نعلن عن توظيف الطاقم، حتى يتحول إلى مؤسسة
مستقلة فيشعر بالمسئولية دون مضايقات، هذه ما أستطيع أن أؤكد.
أما بخصوص اللائحة فقد تمت دراستها واعتمدت هذه اللائحة كجزء
من العمل المؤسسي.

وَشَكَرَ أَلَكُمْ وَالسَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ.

كلمة وكيل المحافظة :

أ. عبد الله أمير

بسم الله وأصلي وأسلم على سيد الأولين الرسول الأعظم صاحب المقام المحمود محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أسعدتم بالخير صباحاً، وأرجو أن تكون كل صباحاتكم نورية تتجدد عبر كل الحلقات وعبر كل المسافات والأزمنة.

الأخ أ. د. محمد عبد الله الصوفي رئيس الجامعة.

الأخ أ. د. عبد الله الذيفاني مدير مركز البحوث ودراسات الجدوى

الإخوة المدراء، الإخوة العمداء الإخوة الحضور جميعاً، الأخوات الحاضرات أسعدتم مرة أخرى.

كم يحس الإنسان بالسعادة حينما يقف على أمر كهذا، تتجلى فيه حقيقة

الإبداع وروح العمل الذي يجسد أصالة الانتماء لأرض اسمها اليمن،

كانت ذات يوم هي المركز الحضاري الأول ومركز الإشعاع الأول

التي مرت مساحات الدنيا، وزخرفت بكل عطائها وقضت هذه

العطاءات على كل المساحات المترامية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً،

فكانت هي المركز الإشعاعي الأول، ليس في اتجاه واحد أو في مجال

واحد، ولكن في كل المجالات التي أرست ووضعت القواعد الأولى
لحضارة شمخت حتى طور الشمس، هذه الحضارة التي امتدت عبر
أزمنة مسافاته تخوم الأرض وبلغت عنان السماء.

لماذا نتركها وبكل بساطة ؟ لماذا نتخلى عن ماضٍ كان هو بالفعل
ذروة قوتنا، كان هو بالفعل مثل أصلتنا؟ هذا التاريخ العظيم والعريق
لابد أن نملأ الفراغ أونسد الحلقات المفقودة فيه، لمزيد من التواصل مع
هذا التاريخ العظيم.

وحتى نجسد ذاتنا كيمييين لابد أن نعمل من أجل اليمين أرضاً وإنساناً،
لابد أن تكون لنا قضية البناء قضية العمل قضية التعاون فيما بيننا
كسلطة ومجتمع، أما من يعول على السلطة مائة بالمائة لا يجني ثمرة
طيبة، لكن عندما يكلف الإنسان نفسه بأن يكون شريكاً فاعلاً في صنع
حياة ذات لون فضي ذات لون أزرق ذات لون خالٍ من الشوائب،
سيجد كل إنسان هو صاحب قضية ولا نتواكل ونرمي بالمسؤوليات
على فلان أوعلان. كل واحد عندما يكلف نفسه سيجد أنه شريك فعلي
في طبع هذا التاريخ الذي هو صفة الأجداد، وسيجد أنه شريك فعلي في
صنع حضارة. ونؤكد أننا استطعنا أن نقهر كل حلقات الظلام، وأن
نصل إلى حلقات النور.

حقيقة مواضع كثيرة التي ينبغي أن يطرحها الإنسان، وخاصة في هذا المركز الإشعاعي الكبير الذي تربط علاقته مع المجتمع كجامعة ومجتمع وكجامعة وسلطة، هذا الترابط الذي ينبغي أن يستمر وأن يأخذ بعده أو أبعاده في كل الاتجاهات، لا بد أن تتعمق وتتجذر هذه العملية بين المجتمع والجامعة وبين السلطة والمجتمع.

حقيقة المواضيع التي طرحت الآن كلها مواضيع جيدة، ونحن الآن عندما نقف في هذا المكان وتحت رعاية الأخ محافظ المحافظة، لتقام مثل هذه الورشة في زمن اختلطت فيه كثير من الأمور، في زمن نجد أن معاول هدم تريد أن تهدم كل ما نبنيه، الذين تأخروا عن واقع اليوم قديماً، يتأخر البعض منهم، وتتأخر العلاقات الشائكة والعلاقات المشبوهة والعلاقات المتدنية من قهر المسار اليمني وقهر المسار الحضاري، الذي بالفعل يؤثر في حضارتنا ويعمق جذور الانتماء لهذه الأرض، نحن نلاقي في هذه المراحل تأمرات من الشمال من صعده التي برزت فيها النتوءات الظلامية، التي تعيق مسارات البناء والتطوير.

إذا هذه الجحافل الظلامية والمجاميع الصغيرة ارادت أن تخلق شائكة في المجتمع اليمني لا بد أن يقضي عليها، ولكن القضاء الذي يجب أن

يكون بالبداية تأصيل البناء الثقافي في عملية الانتماء الوطني، هذا الانتماء الذي لا يترك معه فاصلة ولا ثغرة إلا سدها.

وهناك تأمرات أخرى تريد أن تزيح الجسد اليمني الواحد والأمة اليمنية الواحدة، التي خلقها الله سبحانه وتعالى بطبيعة تكوين هكذا لحمة واحدة لا تتجزأ فيها ولا انخراط لغير اليمن ولا انسحاق لغير اليمن، فالكل قد انصهر في أرض واحدة تحت سقف واحد اسمه اليمن.

فإذا نحن في هذه المرحلة تتجدد المسارات الطيبة والوطنية بقيادة باني نهضة اليمن الحديثة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، ينبغي أن نتشابك أيدينا وأن نتصافر جهودنا مع القيادة السياسية، لا نترك القيادة السياسية في اتجاه ونحن في آخر، كل واحد منا يلعن الآخر ويشتم الآخر، ونحن في مرحلة اتسمت بطابع الديمقراطية، وينبغي أن تكون هذه الديمقراطية هادفة وخادمة للناس، لا أن تكون هذه حراكاً في تحدي الأساس وتحدي التوجه الجديد، هذا المناخ الديمقراطي ينبغي أن يستغل استغلالاً جيداً، لا أن يستثمر استثماراً سيئاً يسئ إلينا وإلى حضارتنا وإلى العلاقة فيما بيننا.

الديمقراطية إذا لم تؤد رسالتها لمصلحة الأمة أرضاً وإنساناً فهي معول هدم وليست معول بناء، نحن نريد الديمقراطية المشكاة المضيفة التي يستضيء الناس بها، والشجرة الوارفة التي يستظل الناس تحت

ظلمها. هكذا نريد الديمقراطية ولا نريد الديمقراطية أن تكون معاول هدم ولكن نريد أن تكون معول بناء. نحن في مرحلة حقيقة-لو نظرنا إلى ما كنا عليه في الماضي لبكينا كثيراً، ولو تأملنا بحق وبعمق إلى ما نحن عليه الآن لتبسمنا كثيراً، ولكن هناك من يعكر هذه الابتسامات هناك من يحول هذه الابتسامات إلى تقطيب جبين، وهناك من يلون ويلوث الحياة، مثل ما هو أيضا مشروع التلوث البيئي هناك تلوث حياتي في صفاء النفوس، ينبغي علينا أن نجرد هذه النفوس من كل الأدران، وأن نخرجها من كل العلائق الشائكة التي تخلق فيما بيننا، وتوجد خنادق ملتهبة من الصعب جداً أن نواصل جسر البناء أو السير إلا إذا صفا هذا الواقع من كل ادراجه وشوائبه، أنتم الأساس الذين تستطيعون أن تخلصوا الواقع من هذه الشوائب وأن تحرروها من هذه الأدران.

حقيقة المواضيع المطروحة بين أيدينا كلها رائعة مثلاً عندما ننظر مسارات التعليم.

التعليم تردى وتأخر كثيراً، في مرحلة نحن نعتقد أننا نتقدم فيه، الأمم كلها لا تراهن إلا على المستوى التعليمي فإذا تردت العملية التعليمية في أي بلد ما أحبطت المسار وأصبح المسار متعثراً، لكن عندما يكون

التعليم خالياً من الشوائب والأخطار وخالياً من الضعف، نستطيع أن نراهن على أن الأمة ستصل إلى المسافات التي نراهن عليها. إذا التعليم مهمة أساسية لن أتحدث كثيراً الآن ربما هذه البحوث التي قدمت قد استوفت شروطها واكتملت في بناها، وعندما تناقشونها ستجدون أن هناك الشيء الكثير الذي قدم من خلال هذا المركز .

بالنسبة لعملية زراعة القمح حقيقة نحن تركنا كل الزراعات بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما يفترض أن عملية تنمية أيا كانت أن تكون العملية عكسية، أن يحول الإنسان من المدينة إلى الريف بعد أن نضع كل مستلزمات ومقومات الحياة في الريف، فإذا استطعنا أن نحول هذه الهجرة إلى هجرة عكسية بشروطها وبأسسها، نضمن هنا أننا نستطيع أن نزرع ليس القمح فقط ولكن الذرة والشام والدخن وكل الأشياء الموجودة بقرية الفلاح، الذي كانت كل كفايته من بيته في زمن ما أصبح حتى قارورة السمن التي يجنيها من بقرته، أو حبة البيض التي يجنيها من دجاجته أصبح يعرضه على السوق، إذا هذه العملية ينبغي أن تكون تكاملية في بناء الحياة.

الريف هو مصدر إشعاع للمدينة وليست المدينة المصدر الحضاري الذي ينقل للريف الريف بعلاقته المتماسكة بتلاحمه لوحده، بتماسك

العضو الداخلي للريف قادر أن يكون شيئاً أن يفعل الفعل الذي يؤثر في حياة المدينة. المدينة في يوم ما تتلقى كل احتياجاتها من الريف فهذه خطوة على كل حال.. للبناء بناء الصرف الصحي ومياه الأمطار. أن تستثمرها استثماراً جيداً وهذه خطوة في الطريق الصحيح.

الملوثات البيئية كثيرة فنحن الذين نلوث هذه البيئة ، فإذا اعتمدنا على النظافة من منطلق الإيمان، لأن مرتبة النظافة هي مرتبة إيمانية.

الثقافة من الإيمان فإذا بلغت فينا جذوة الإيمان مستواه الحقيقي نستطيع هنا أن نقول: .إننا استطعنا أن نكون أمة قادرة على أن تنظف ذاتها، وأن تنظف ما هو لها وأن تتلقى جرعات الصفاء والنقاء.

حقيقة يشدني في مثل هذا اللقاء أن أتحدث كثيراً، لكن أختصر اللقاء وأختصر المسافة لأننا خرجنا عن بعض الأساسيات، ولكنني أتعشم خيراً أن تكون المراحل القادمة هي المراحل الفعلية بدلاً من الطرح على الورق، التي تؤكد أننا لا نقول كلاماً ولانصرف أو نبيع كلاماً، إنما نريد أن نعمل عملاً صادقاً لأجل هذه الأرض أرضاً وإنساناً.

بورك بقيادتنا السياسية وبورك بالمسار الذي يخدم الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة مدير المركز:

أ.د. عبد الله الذيفاني

بسم الله والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله
الصادق الأمين،،،

الأخ الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله الصوفي رئيس جامعة تعز

الأخ الأستاذ/ عبد الله أمير وكيل المحافظة

الإخوة الحضور جميعاً أهلاً وسهلاً بكم في هذه الصباحية الجميلة الطيبة
التي نرجو من الله سبحانه وتعالى أن تكون مباركة، والتي سنستعرض فيها
جهوداً علمية قام بها مركز البحوث ودراسات الجدوى، والمركز ثمرة من
ثمرة الشراكة المجتمعية في هذه المحافظة. وعمر المركز عامان أنجز
خلالها أكثر من ١٢ دراسة، توزعت على جوانب مختلفة في الحياة، واليوم
في هذه المحافظة نستعرض جزءاً من هذه الدراسات التي أنجزت، وهي
ثلاث دراسات تناولت ثلاثة محاور من أهم المحاور التي ينبغي أن نهتم بها.
وكنا قد دعينا الجهات التنفيذية لكي تتلقى نتائج هذه الدراسات، ولكي نسن
سنة أن الدراسات التي تنجز ينبغي أن تقرأ ويستفاد من توصيتها ونتائجها
إذا كان فيها مايفيد.

الدراسة الأولى/حول واقع التعليم ومشكلاته في محافظة تعز، وتناولت
الدراسة مختلف الجوانب المتصلة بالعملية التعليمية بهذه المحافظة معلمين
وطلبة ومباني وتوجيهاً وإدارة مدرسية وأنشطة وإدارة تعليمية ومعامل

ومختبرات، مولت هذه الدراسة جامعة تعز مشكورة، ونفذت الدراسة من خلال فريق متنوع من جامعة تعز ومن مكتب التربية والتعليم، لكي نربط بين الجانب الأكاديمي والجانب الميداني، وحتى لا تكون الدراسة مرهقة في العمل الأكاديمي، ومستجيبة لما هو موجود ويعتمل في الميدان، وخرجت الدراسة بنتائج ستستمعون إليها عقب هذه الكلمات.

الدراسة الثانية/ حول زراعة القمح في هذه المحافظة، والإجابة على السؤال هل يمكن لهذه المحافظ أن تنتج قمحاً؟ لأن الدراسة تقول إن المحافظة تستهلك ولا تنتج، ومن خلال فريق متخصص من هيئة البحوث الزراعية وعلى مدى سنة ونيف يعمل في هذه الدراسة، وصل إلى نتائج طيبة ومبشرة، وانتقلنا من المرحلة الأولى هي المرحلة الاستطلاعية التي مولها المركز من إمكانيته المحدودة إلى المرحلة الثانية التي تمولها السلطة المحلية، وهي إمكانيات التدشين ونشر الزراعة، وستستمعون إلى نتائج هذه الدراسة من الفريق الذي يمثله معنا الدكتور/ محمد قائد مدير عام هيئة البحوث الزراعية والمهندس/ عبد العليم ومجموعة من المهندسين الذين عملوا ليلاً ونهاراً إلى الآن وبإمكانيات محدودة، لإنجاز هذه الدراسة، أعتقد أنها دراسة نوعية تستحق منا أن نستمع إليها.

ونشكر الأستاذ الدكتور عبد الله الجندي مدير عام الزراعة لحضوره هذه الورشة.

الدراسة الثالثة /هي دراسات ملوثات البيئة ومدى نوعية تأثيرها على الحياة الجوفية أيضا في المدينة .

ولاشك أن هذه الدراسة ذات قيم كبيرة وذات أهمية عظمى، لأن المسألة ليست فقط شحنا فيه ولكن أيضا هناك تلوث.

ثلاث دراسات محورية ومهمة . نشكر جامعة تعز على اهتمامها ورعايتها لهذه الجوانب العلمية، ونشكر السلطة المحلية التي مولت جزءاً من الدراسة الثالثة الملوثات . ونشكر -حقيقة-الأستاذ/ شوقي أحمد هائل الذي قام بتمويل دراسة الملوثات البيئية وتأثيرها على المياه الجوفية .

نتمنى أيها الإخوة الكرام أن يكون الإخوة التنفيذيون حاضرين لكي يستمعوا إلى النتائج، ويحاولوا أن يستفيدوا منها قدر ما يستطيعون إلى ذلك سبيلا .

نأمل أن تنهج محافظة تعز هذا النهج الذي ينسجم ويتناغم مع مخزوننا الثقافي وسماها أنها محافظة ثقافية، فقد شهدت المحافظة العلم منذ الدولة الرسولية سلاطيننا ومسئولينا ورعايا كانوا يهتمون بالعلم ولهم العديد من الأثر .

نسال الله سبحانه وتعالى لكم التوفيق،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الفصل الثاني

أوراق العمل

جلسة العمل الأولى:

الورقة الأولى: نتائج دراسة التعليم:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أولاً: في محور الإدارة المدرسية:** خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:
١. اختراق معايير اختيار وترشيح مديري المدارس ووكلائهم، حيث تتدخل جهات ومصادر أخرى تؤثر على قرارات التعيين.
 ٢. عدم خضوع مديري المدارس ووكلائهم قبل التعيين لأي تدريب في مجال الإدارة المدرسية.
 ٣. لا توجد آلية محددة لتقييم مديري المدارس ووكلائهم، كما لا يتم العمل بنتائج التقييم ولا يتخذ في ضوءه أي قرار للشواب والعقاب.

ثانياً: في محور رياض الأطفال: خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:

١. لا تستند مؤسسات الرياض القائمة إلى مرجعية تشريعية.
٢. معظم مؤسسات الرياض القائمة عبارة عن مبان سكنية مستأجرة أنشئت لأغراض خاصة لا يتوافر فيها الحد الأدنى من المواصفات المطلوبة تربوياً وهندسياً.

ثالثاً: في محور التعليم العام: خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:

١. أن معظم المعلمين في التعليم الأساسي هم من حملة دبلوم معلمين.

٢. ارتفاع نسبة العجز في معلمي الحلقة (٤ - ٩) من التعليم الأساسي في جميع المواد.

٣. أن نسبة العجز في معلمي المرحلة الثانوية في المحافظة يفوق ٥٠% في جميع المواد ماعدا المواد الفلسفية.

٤. ارتفاع نسبة المعلمات بمديريات المدينة مقارنة بمديريات الريف.

٥. أن الزيادة في عدد الطلبة لا يتوافق مع ما تحويه المباني المدرسية من شعب دراسية.

٦. هناك العديد من المباني الدراسية تحتاج إلى ترميم وتصل نسبتها إلى ٣٠%، كما توجد نسبة غير قليلة من الأثاث التالف في بعض مديريات المحافظة.

رابعاً: في محور الأنشطة التعليمية: خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:

١. ندرة مدرسي الأنشطة في المحافظة (الرياضة، الرسم، تدبير منزلي، موسيقى، تمثيل).

٢. ندرة المكتبات المدرسية والمختبرات المدرسية، وكذا أمناء المكتبات والمختبرات.

٣. ضعف التجهيزات الضرورية الخاصة بالمختبرات، من أثاث وأدوات ومواد.

٤. محدودية المواد والأدوات والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة، فضلاً عن ندرة الوسائل التعليمية، والقاعات، وأماكن ممارسة الأنشطة.

٥. أن أهم معوقات الأنشطة المدرسية تتمثل في غياب اهتمام إدارة المدرسة بالأنشطة، وتدني الوضع الاقتصادي للمعلمين والطلبة، تليهما ندرة تأهيل مدرسي الأنشطة، وتدريبهم، وغياب اهتمام أولياء الأمور بالأنشطة، وضعف تخطيط الأنشطة.

خامساً: في محور التأهيل والتدريب التربوي: خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:

١. تتسم البرامج التدريبية المنفذة بأنها برامج تعليمية أكثر منها تدريبية، فضلاً عن كونها برامج تتسم بالعمومية والشمول، والجمود والثبات.

٢. تعتمد هذه البرامج على الاختبارات كوسيلة تقويم وحيدة في الحكم على نجاح البرنامج التدريبي، مع غياب أساليب القياس والتقويم لأثر هذه البرامج المنفذة.

سادساً: في محور التوجيه والإشراف التربوي: خرجت الدراسة في هذا المحور بالآتي:

١. اختراق اللوائح والتشريعات والاستثناءات في اختيار وترشيح الموجهين وتعدد مصادر التعيين.
٢. انخفاض مستوى تأهيل وتدريب الموجهين، ونقص خبراتهم وضعف ممارستهم.
٣. عدم وضوح المفهوم الحديث للتوجيه التربوي وعدم مواكبة التوجيه للاتجاهات الحديث والمعاصرة، وتخلف تشريعاته وهياكله الإدارية والتنظيمية.

التوصيات:

أسفرت هذه الدراسة عن التوصيات الآتية:

أولاً: في محور الإدارة المدرسية:

١. تشكيل لجنة مهمتها فحص ومراجعة الوثائق الخاصة بمؤهلات المديرين والوكلاء وسنوات خبراتهم التعليمية والإدارية، للوقوف على مدى انطباق معايير وشروط ترشيحهم وقرارات تعيينهم في المدارس.
٢. أن يتم إخضاع جميع المديرين والوكلاء المرشحين لمنصب مدير مدرسة أو وكيل لها للتجربة لمدة عام دراسي كامل، بعد إلحاقهم بدورات تأهيل وتدريب في مجال الإدارة المدرسية.

٣. إجراء تقييم دوري مستمر لأعمال المديرين والوكلاء المعيّنين، ورفع التقارير الخاصة بذلك بصورة صحيحة تُمكن متخذي القرار من تحسين وتطوير العملية التربوية والتعليمية، بصورة تعزز جوانب القوة وتعالج جوانب الضعف في مجال الإدارة المدرسية.

ثانياً: في محور رياض الأطفال:

١. إصدار اللائحة الخاصة برياض الأطفال؛ ليتم التأسيس في ضوئها لهذه المرحلة على أرضية صلبة.
٢. عدم منح تراخيص لرياض أهلية إلا بعد التأكد من كون المباني مستوفاة ومطابقة للشروط والمعايير الخاصة بهذه المؤسسات.
٣. متابعة الرياض الموجودة حالياً والتشديد على القائمين عليها بالالتزام بالشروط والمعايير الخاصة بهذه المؤسسات.

ثالثاً: في محور التعليم العام:

١. إعادة تدريب وتأهيل المعلم العام ليكون مؤهلاً للتدريس للحلقتين الثانية والثالثة من التعليم الأساسي، وقادراً على الإسهام في تغطية العجز القائم في هذه الحلقة.

٢. توفير المعلمين بحسب الاحتياجات في المديریات بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية.

٣. تحديد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات العلمية في مراحل التعليم العام بجانبها النظري والتطبيقي، بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي ثم مع وزارة الخدمة المدنية، ليتم توزيع المعلمين بحسب احتياجات المديریات.

٤. الصيانة الدورية للمباني المدرسية القائمة، والأثاث المدرسي التالف.

رابعاً: في محور الأنشطة المدرسية:

١. إمداد المدارس بالإمكانيات المادية لتحسين ممارسة الأنشطة المدرسية والتعليمية، والسعي إلى إشراك الأهالي، ورجال الأعمال، والمجتمع المحلي في هذا الجانب.

٢. توعية الطلبة وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي بأهمية الأنشطة في عملية تعلم الطلبة، ورفع مستواهم العلمي، وتشجيعهم على ممارستها.

٣. تدريب المعلمين وتأهيلهم على ممارسة كافة الأنشطة المتعلقة بمجال تخصصهم، تفعيل دور المشرفين التربويين لمتابعة

المدارس والمدرسين في عملية تنفيذ الأنشطة المختلفة اللازمة لنجاح العملية التربوية (التعليمية- التعليمية).

خامساً: في محور التأهيل والتدريب التربوي:

١. جعل التدريب شرطاً ومعياراً أساسياً لاستمرار المعلم في صفه والمدير في مدرسته والموجه في مهمته، فضلاً عن ذلك وضع التدريب شرطاً وأساساً في الترقية وتحديد الحوافز.

٢. دراسة الاحتياجات التدريبية للمتدربين بحيث تغطي البرامج التدريبية احتياجات واقعية وفعلية شريطة استيعابها للمتغيرات الفنية والتربوية.

٣. تصميم البرامج التدريبية وفق معايير تلبى الاحتياجات وتركز على المهارات الأدائية العملية بدرجة كبيرة لا تقل عن ٧٠%، واعتمادها للتقنيات الحديثة واستخدام وسائل متعددة وحديثة في التدريب، ومناسبتها لزمان التدريب بحيث يكون كافياً للموضوعات والأنشطة التدريبية، وكذا مراعاة جودة المادة التدريبية من حيث حدائتها ودقتها العلمية.

٤. وضع معايير لعملية تقييم البرنامج أثناء التخطيط والتنفيذ والتقويم، مع التنوع في أدوات تقييم البرنامج.
٥. قياس و تقويم أثر التدريب لكل برنامج تدريبي أو جزء منه مباشرة، من خلال الإدارة / القسم الفني المختص مع إشراك مؤسسات مراكز تدريبية وبحثية متخصصة وتقديم التغذية الراجعة.

سادساً: في محور التوجيه والإشراف التربوي:

١. منع التدخلات التي تمارسها العديد من مصادر الضغوط الرسمية وغير الرسمية على قرارات تعيين الموجهين.
٢. وضع معايير دقيقة لاختيار الموجهين التربويين بحيث تتوافر فيهم الخصائص الشخصية والمعارف والكفاءات والمهارات والاتجاهات، التي تتطلبها المهنة في ضوء مفهوم التوجيه التكاملي الشامل وأهدافه.
٣. فتح برامج لإعداد الموجهين التربويين في كليات التربية بالجامعات اليمنية على المستوى الجامعي أو مستوى الدبلوم بعد الجامعي.
٤. تصميم برامج تدريبية للموجهين أثناء الخدمة لتزويدهم بكل جديد وصقل خبراتهم ومهاراتهم وتحسين ممارساتهم.

الورقة الثانية:

نتائج دراسة القمح:

١- نتائج تدشين زراعة أصناف القمح المحسنة في المناطق الرائدة بزراعة محصول

القمح في محافظة تعز خلال الموسم الصيفي ٢٠٠٨:

ملاحظات	نسبة الزيادة للأصناف المحسنة عن المحلية	متوسط إنتاج القمح (طن للهكتار)		مساحة الحقول (هكتار)	عدد الحقول التي تمت زراعتها بالأصناف المحسنة	موقع التنفيذ	اسم المنطقة
		الأصناف المحسنة	الأصناف المحلية				
	٧٥%	٤,٤	٢,٥	١,١٤	١٣	ذي مهنة	مناطق مرتفعات صبر الموادم خلال الموسم الصيفي
	٨٧%	٤,٣	٢,٣	٠,١٣	٥	عميقة	
	٧٥%	٤,٢	٢,٤	٠,٢	٦	المعقاب	
		-	-	٠,١٤	١	العروس ووتير	
تعرض المنطقة للجفاف	٦٧%	٢,٠	١,٢	٠,٥١	٣	الريصة	مناطق مرتفعات التربة خلال الموسم الصيفي
تعرض المنطقة للجفاف	-	-	-	٠,١٤	٢	المشرفة	
تعرض المنطقة للجفاف	٦٢%	٢,١	١,٣	٠,١٢	٢	شرجب	
تعرض المنطقة للجفاف	٦٩%	٢,٢	١,٣	٠,٣٤	٣	القريشة	
تعرض المنطقة للجفاف	-	-	-	٠,٢٦	٦	العز اعز	

٢- نتائج تدشين زراعة أصناف القمح المحسنة في المناطق الاستكشافية بمنخفضات تعز خلال

الموسم الصيفي ٢٠٠٨ على الأمطار وحصاد المياه:

ملاحظات	متوسط الإنتاج طن للهكتار من الأصناف المحسنة	مساحة الحقول	عدد الحقول المزروعة	مواقع التنفيذ	منخفضات من مديرية
---------	---	--------------	---------------------	---------------	-------------------

		(هكتار)			
جبل حبشي	وادي حنا	١	٠,٢٨	صفر	لم تثبت البذور بسبب الجفاف الذي تعرضت له المنطقة
	وادي ابن خولان	٢	٠,٢٦	٠,٣	ضمور الحبوب وموت النباتات بسبب الجفاف وارتفاع درجة الحرارة
صبر الموادم	وادي مرعيت	٢	٠,١٨	صفر	لم تثبت معظم البذور بسبب الجفاف وكذلك موت النباتات التي نمت
	وادي الضباب	١	٠,٠٦	صفر	لم يستكمل المحصول نموه بسبب الجفاف
	العدنة	١	٠,٠٦	٠,٥	السنابل الحبوب فيها ظامرة بسبب الجفاف وارتفاع درجة الحرارة
ماوية	وادي اللصيب	٢	٠,١٢	١,٢	قلة الأمطار أثرت على الإنتاج
	خدير اليريهي	٢	٠,٢٦	-	
التعزية	الجند	٣	٠,٤٨	١,٢	قلة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة في المنطقة أثرت على الإنتاج
	الحيمة السفلى	١	٠,٠٧	صفر	لم تثبت بذور القمح بسبب الجفاف
	عصيفرة	١	٠,٠٥	صفر	لم تثبت بذور القمح بسبب الجفاف
المعافر	الصنة	١	٠,٠٣	١,٣	تعرض المحصول لمهاجمة العسافير والجفاف كونه الحقل الوحيد في المنطقة
شرع السلام	بني عون	٢	٠,١٤	-	لم تتم متابعة الحقول
حيفان	الأغابرة	٣	٠,١٧	-	تعرضت المنطقة للجفاف ولم تثبت بذور المحصول

٣- نتائج تدشين زراعة أصناف القمح المحسنة في المناطق الرائدة بزراعة محصول القمح في

محافظة تعز الموسم الشتوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م.

ملاحظات	نسبة الزيادة للأصناف المحسنة عن المحلية	متوسط إنتاج القمح (طن للهكتار)		مساحة العقول (هكتار)	عدد الحقول التي نمت زراعتها بالأصناف المحسنة	موقع التنفيذ	اسم المنطقة
		الأصناف المحسنة	الأصناف المحلية				
لا توجد أصناف محلية	-	٤,٤	-	٠,٣٦	٢	ورزان	مناطق منخفضة
لا توجد أصناف محلية	-	٤,٢	-	٠,٤٣	٤	العامرة، الحوجلة، الربيعي	تعز خلال الموسم الشتوي
لا توجد أصناف محلية	-	٤,٩	-	٠,١٠	١	الكلابنة	

لا توجد أصناف محلية	-	-	-	٠,١٨	١	بني عمر / المواسط	
---------------------	---	---	---	------	---	-------------------	--

الاستنتاجات

١. وجود مناطق رائدة لزراعة وإنتاج محصول القمح في الموسم الصيفي اعتماداً على الأمطار وحصاد المياه، وهذه المناطق متمثلة بمرتفعات صبر الموادم ومرتفعات التربة، وأنه يمكن التوسع بزراعة القمح في المرتفعات التي لا يزرع فيها حالياً.
٢. وصل الإنتاج للأصناف المحسنة في هذه المناطق إلى ٣,٤ أطنان للهكتار، بزيادة نسبتها ٧٩% عن إنتاجية الأصناف المستخدمة حالياً في صبر الموادم ، وبنسبة ٦٩% في مرتفعات تربة ذبحان.
٣. وجود مناطق رائدة في إنتاج محصول القمح في الموسم الشتوي اعتماداً على مصادر الري الدائم أو مصادر الري الثانوية، وهذه المناطق هي مناطق المنخفضات والقيعان والوديان الواقعة على ارتفاع ١٠٠٠-١٥٠٠ متر فوق سطح البحر.
٤. أثبتت الأصناف المحسنة والمطلقة من الأبحاث أنها ذات كفاءة إنتاجية عالية، وأن إنتاجيتها الحبية تكاد تكون ضعف إنتاجية الأصناف المحلية بالإضافة إلى كونها مقاومة للأصضاء والرقاد.

التوصيات

١. التوسع في نشر أصناف القمح المحسنة بين أكبر عدد ممكن من المزارعين في المناطق الملائمة لزراعة القمح (المرتفعات الجبلية) بمحافظة تعز في الموسم الصيفي (أمطار وحصاد مياه).
٢. التوجه الجاد نحو استغلال المياه المالحة ومياه السدود والحواجز، وكذلك استغلال مصادر الري الثانوية (المياه العادمة بعد معالجتها) في زراعة محصول القمح في الموسم الشتوي.
٣. دعم الجهود البحثية في مجال برامج تربية القمح لإنتاج أصناف قمح (جديدة) متحملة للحرارة العالية والجفاف، لتلائم المناطق المنخفضة من محافظة تعز في الموسم الصيفي.
٤. دعم المجلس المحلي للمبادرين من المزارعين في تدشين، ونشر زراعة القمح بإقامة جمعية متخصصة لإكثار وإنتاج القمح في المناطق الرائدة لزراعة القمح (صيفي وشتوي)، ودعمهم بتوفير آلات خرش التربة والتسوية والبدار وآلة الحصاد(الوديان المزروعة في الموسم الشتوي)، وآلة الدراس والمدخلات الأخرى من أسمدة ومبيدات.

٥. قيام المجلس المحلي والممثل بالمحافظة بتوجيه رسالة إلى وزير الزراعة، يطلب فيها إلزام مؤسسة إكثار البذور بتوفير بذور أصناف القمح المحسنة الموصى بزراعتها لمحافظة تعز بالكميات والمواعيد المناسبة في مناطق زراعة وإنتاج محصول القمح.

الورقة الثالثة :

نتائج دراسة الملوثات البيئية :

الحلول والمعالجات الواجب اتباعها للحد أو التقليل من تلوث المياه السطحية

والجوفية في مدينة تعز :

١- في حالة المياه الملوثة كيميائياً وميكروبياً يتم إنشاء محطة معالجة للمياه كما في حالة آبار العامرة وحوجلة ووادي جديد ذات الملوحة العالية.

٢- فيما يتعلق بمياه الصرف الصحي والصناعي، يتم إنشاء مدينة صناعية لمعالجة مياه الصرف الصناعي، كما هو الحال في حالة المجمع الصناعي في الحوبان، بعيداً عن الأحواض المائية، أو يتم إنشاء محطات خاصة لمعالجة مياه الصرف الصناعي في مختلف المصانع والوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة.

٣- المخلفات الصلبة: يجب جمع المخلفات المنزلية في أوقاتها المناسبة بواسطة الحاويات المخصصة لها.

٤- مناطق المسطحات المائية: يتم بناء جدران حماية حول المسطحات المائية.

٥- تطوير اللوائح والتشريعات المائية والبيئية ونشر الوعي البيئي بين الناس، وبخاصة مصادر تلوث المياه وإضرارها.

- ٦- تطوير الآبار وحماية مناطق تغذيتها بالوسائل المتعدده.
- ٧- تدعيم وتوسيع عمل مخابر التحليل الكيميائي والبيولوجي الخاصة بمراقبة تلوث المياه في محافظة تعز
- ٨- منع ورش غسيل وتغيير زيوت السيارات المنتشرة في أطراف ووسط مدينة تعز من رمي مخلفاتها في مجاري السيول، أو بالقرب من أماكن تغذية الآبار.

الورقة الرابعة :

آلية تفعيل الشراكة ومسئولية أطرافها :

حيثيات الشراكة ومبرراتها :

الحيثيات العامة :

١. حيثيات ومبررات امتلاك آلية للشراكة ، وضرورة العمل بها ، وهي :

أولاً: تنامي نسب الفقر على نحو لافت للانتباه وإلى درجة ينبغي عدم التهاون في قراءتها، واتخاذ إجراءات كفيلة باحتوائها ومعالجة أسبابها بقدر أو آخر.

ثانياً: تنامي نسب البطالة، وعلى نحو يومي، إذ نرى على الأرضفة وفي الحارات وعلى أبواب المؤسسات، طالبي أعمال وبمؤهلات مختلفة وبصيغ وحرف متعددة.

ثالثاً: تبعاً لهذا وذلك، نشاهد توسع قاعدة التسول وتعدد أساليبه، ودخوله مراحل حرجة باتت تهدد القيم، وتنتشر صوراً مختلفة للفساد.

رابعاً: تنامي ظواهر مقلقة متمثلة بأطفال الشوارع، عمالة الأطفال، التشرذم والانحراف، وعلى نحو يثير ألف سؤال عن المستقبل الذي

نرى صوراً مشرقة تتوارى أمامنا وتذهب إلى ظلمة التشرذم والانحراف والتسول.

خامساً: تنامي نسب المتسربين عن المدارس والجامعات تحت ذرائع وأسباب شتى، منها وأكثرها بروزاً الأسباب والعوامل الاجتماعية التي تتطلب قراءتها وتفنيد معانيها والرجوع إلى جذورها، لإجراء معالجات ناجعة لها بكل المعاني والأبعاد.

سادساً: غياب الشراكة المجتمعية، واتساع العمل المستقل المبعثر بآليات مختلفة، وأدوات مكررة، وبما لا يفضي إلى معالجة حقيقية لكل الظواهر المستهدفة بالعمل الاجتماعي الخيري والتنموي في سياق التنمية البشرية، رغم قدم هذا النوع من العمل الاجتماعي والكثرة الكثيرة من الأشكال والصيغ العاملة فيه.

سابعاً: من هنا ولكل ما سبق، جاءت فكرة الشراكة، وتواصل العمل لأجلها، وتحقيق على مضمارها الآتي:

١. تأسيس مركز البحوث ودراسات الجدوى في ٢٠٠٧

٢. تأسيس مركز الكفالة الاجتماعي.

٣. تأسيس مركز الطفولة الآمنة.

٤. التأسيس لقاعدة بيانات شاملة

٥. الدخول في تجارب لاختبار أفكار الشراكة، وثبت معها وبها نجاح تلك الأفكار، بتجربة مشهودة لصندوق الرعاية الاجتماعية.

٦. وضعت خطة للتخفيف من الفقر وامتصاص البطالة، ورفعت للسلطات العليا، وكانت النتيجة اعتماد مبالغ ضخمة كان بإمكانها انتشار الأوضاع الاجتماعية بواسطة الشراكة وبرامجها إلى أوضاع أفضل.

إلا أن الإعاقة الدائمة من قبل أجهزة في السلطة المحلية، حالت دون المضي بكل ما خطط له، وكل ما حدد من خطوات على طريق التخفيف من الفقر وامتصاص البطالة.

ثامناً: إن الأوضاع الحالية تفرض على كل ذي قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، أن يعمل بعقله وقلبه وجهده لإنقاذ الأوضاع وإيقاف التسارع في انتشار الظواهر المقلقة، والتي لن تكون ذات عواقب حميدة بكل تأكيد.

تاسعاً: إن ما سيجب لهذه المحافظة، إن هي استمرت في خطاها لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية بشراكة مجتمعية لم تؤسس على نحوها تجارب في بلادنا وفي بلدان عربية أخرى، تميّزها وريادتها لمثل هذا النوع من العمل الاجتماعي الفاعل والفعال.

عاشراً: بمقارنة تجارب عربية ودراسة تجارب أخرى، اتضح تمييزاً ما احتوته تجربتنا، وتحديداً في دخول الجامعة طرفاً والغرفة التجارية طرفاً آخر وفي ظل السلطة المحلية، والتفاف أطراف كثيرة من المجتمع المدني.

أمام هذه الحقائق كلها، كان لابد من الشراكة المجتمعية، وكان لابد من تلاحم الشراكة بأطراف رسمية وشعبية لتتكامل الجهود ويعمل كل طرف بطاقته وقدراته وإمكانياته.

٢. ثم تمت قراءة تصور المركز لمسئولية أطراف الشراكة كل حسب نطاق مسؤوليته، وصلته بالعمل المجتمعي:

توصيات:

(١) المجلس المحلي:

أ- تسخير ميزانيته المرصودة لمكافحة الفقر والبطالة في هذا الجهد الشراكي، وفق خطة تعد لهذا الغرض وتخدم أغراض الشراكة المبنية على أساس من الدراسات والبحث العلمي.

ب- إصدار قرار باعتماد ما يحصل من زكاة الفطر من المشمولين بالضمان الاجتماعي رصيماً يعود لصالحهم، واعتقد أن الأخ المحافظ والمجلس أقر مثل هذا الأمر.

ج- تخصيص نسبة من ميزانية المجلس المحلي لأغراض الشراكة المجتمعية وتمويل برامجها وأنشطتها.

د- تحمل نفقات مقر الشراكة تنفيذاً لقرار محافظ المحافظة الأسبق رقم (١١) وتاريخ ٦/٨/٢٠٠٧م.

هـ- تغطية احتياج مركز البحوث والشراكة بالموظفين اللازمين لاستقرار العمل واستمراره.

٢) جامعة تعز:

أ- استمرار دعمها لمركز البحوث ودراسات الجدوى بالكادر العلمي بحكم مسؤوليتها كطرف في الشراكة المجتمعية، ورصد دعم مالي تقدره رئاسة الجامعة إعمالاً لمحضر الشراكة.

ب- تخفيف العبء التدريسي على الكادر العلمي بالمركز، واعتماد عمله بالمركز ضمن نشاطه الأكاديمي وخدمة المجتمع.

٣) الغرفة التجارية:

الإسهام بالدعم المالي، وفي تشجيع التجار لتخصيص نسبة من تبرعاتهم وجهودهم الخيرة لصالح صندوق الشراكة المجتمعية، والإسهام في تأثيث مقر الشراكة الذي ينبغي أن ينظر فيه بحسب محضر الشراكة.

٤) صندوق الرعاية الاجتماعية: تخصيص رديات الصندوق لصالح صندوق الشراكة.

٥) التعليم الفني: الإسهام في تدريب الحالات المحالة من الشراكة وفق برامج يتم اقتراحها ودراستها.

٦) الشئون الاجتماعية والعمل: توفير الكادر الوظيفي المتخصص للعمل في المسح والدراسة الاجتماعية، وفق الاحتياج بالتنسيق مع الخدمة المدنية ومركز البحوث وبتوجيهات المحافظ.

٧) الجمعيات الخيرية: تبني مخرجات الدراسة والمسوحات الاجتماعية ضمن برامجها، كل بحسب قدرته ومجال اهتمامه.

٨) المستشفيات: استقبال الحالات المحالة من الشراكة المجتمعية والتعامل معها مجاناً، بحكم ظروفها.

٩) شركات الأدوية: دعم الشراكة بالأدوية من خلال توفير العلاج وفق وصفات تصدر عن أطباء وتعتمد من المستشفيات والمركز المعني.

١٠) جمعية المطاعم: الإسهام في تبني حالات الفقر الغذائي، بتخصيص وجبات لمن يثبت حاجته لذلك، في سياق برنامج يتم الاتفاق عليه.

١١) معاهد ومراكز التدريب الأهلية: الإسهام في تخصيص مساحة من الزمن والدورات التدريبية لصالح الحالات التي يتقرر تدريبها في سياق الإحالة من الفقر والبطالة، ولا يتوافر لها تمويل، والاشتراك في التدريب بأسعار رمزية مخفضة للحالات التي يتوافر لها تمويل.

الحيثيات الموضوعية:

تأسيساً على دراسة الخصائص الاجتماعية للأسر المستفيدة من صندوق الضمان الاجتماعي، تم استخلاص حزمة من المؤشرات للاهتمام بها في المراحل التالية لعمل الشركة المجتمعية، وتم في ضوءها تحديد جملة من البرامج التدريبية.

نتائج دراسة الخصائص الاجتماعية للأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي:

١. إن الإعانة التي يقدمها صندوق الرعاية لا تساوي قيمة مادية حقيقية لتغطية متطلبات المعان أو المشمول بالضمان الاجتماعي، ومن ثم لا بد من وجود مصادر أخرى للدخل، وهذا ما بينته الدراسة، إذ اتضح أن نسبة محدودة من المستفيدين من الصندوق سعت للحصول على مصادر دخل أخرى غير ذات قيمة حقيقية، فضلاً عن أن مثل هذا الأمر لا يمثل سلوكاً عاماً لأفراد العينة.

٢. إن نسبة الإناث عالية جداً في العينة المستهدفة بالدراسة، حيث بلغت (٥٣,٥٠%) . مع تفاوت في أوضاعهن التعليمية وقدراتهن المهنية، وبما يجعل تأهيلهن لمهن جديدة مسألة ملحة ومطلوبة.

٣. إن نسبة الشباب في أوساط العينة واسعة من الجنسين، والمؤسف أن نسبة قليلة منهم تقوم بأنشطة اقتصادية أو وظيفية من أي نوع أو مستوى، مع عزوف واضح عن البحث عن فرص عمل، وهذا وضع يحتاج إلى معالجة ناجحة في سياق النقل من الإعالة إلى الإنتاج.

٤. إن نسبة الذين لديهم ممتلكات صالحة للاستثمار في أدنى مستوياتها، فقد بينت الدراسة أنها لا تتجاوز في أحسن حالاتها (٢,١٦%) في جانب ملكيته عقاراً مؤجراً وبعده (١٤) فرداً من أفراد العينة البالغة (٦٤٧) فرداً. وهذا يعني أن فرص البناء على واقع موجود في إقامة مشاريع استثمارية تحقق الغاية في النقل والتحويل إلى الإنتاج محدودة جداً، كما أنها محصورة بمجالات استثمارية ضيقة.

٥. إن نسبة عالية من المستفيدين يرغبون بامتهان مهن لا تدر ربحاً كبيراً، وتستوعب عمالة متعددة في كثير منها، وبما يحتم النظر في تحديد مهن، وتحديد برامج تدريبية تمكن المستهدفين من إدارة مهنتهم الجديدة ذات المردود الأعلى مادياً وإسهاماً في التنمية، وتشغيلها على

نحو يحقق ما أريد لهم من انتقال إلى اعتماد على الذات والتحرر من الاعتماد على الغير.

٦. إن نسبة عالية من المستهدفين خبراتهم المهنية محدودة، لمحدودية تجارب بعضهم في الاستثمار من خلال الحصول على قروض من مؤسسة إقراض، إذ أوضحت الدراسة أن نسبة الذين حصلوا على قروض هي (٤٣،٣٨%)، تمكن معظمهم من سداد القروض وعجز البعض الآخر، والذين بلغت نسبتهم (٢١،٧٨%). وبالمقابل عكست الدراسة أن معظم الذين اتجهوا نحو العمل بحثاً عن مصادر أخرى لجأت إلى أعمال حرة لا تتطلب مهارات وقدرات عالية، وتتصف بأعمال بسيطة تعتمد على الجهد العضلي مثل البيع المتجول وغير ذلك، ومن ثم فإنهم غير قادرين على إدارة مشروعاتهم التي سيتم اقتراحها لهم، وهذا يفرض وجود آلية للمتابعة لتقويم أدائهم خطوة بخطوة، وبما لا يجعلهم يقعون في أخطاء تؤدي إلى فشلهم، ومن ثم إفلاسهم وهدر رأس المال الذي منح لهم قروضاً، لسوء التوظيف وغياب الخبرة.

٧. في جانب السوق اتضح وجود جدوى اقتصادية لعدد من المهن والحرف التي سيتم اقتراحها، والتي تتوافر لها برامج تدريبية في

مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، وكان ذلك وفق دراسة ميدانية، وتقص مباشر من الذين يمارسون عملياً هذه المهن ويبلغ عددهم (٤٤) مهنة وحرفة.

٨. في مضمار التدريب، اتضح وجود قصور حقيقي في إمكانيات وقدرات مؤسسات التدريب، وخاصة تلك التي تتبع القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، وبما يضعنا أمام خيارات محدودة في الاختيار والاستعانة بهم لتنفيذ برامج تدريبية للمهن المقترحة، باستثناء تلك المهن والحرف البسيطة وغير المعقدة، والتي لا تتطلب تقنيات وإمكانيات عالية من حيث المواد الأولية اللازمة للتدريب والأجهزة والمعدات المطلوب التدرب عليها.

٩. في مضمار البرامج المقترحة للتدريب، التي تم اختيارها وتحديدها من قوائم التعليم الفني، وبعض مؤسسات التدريب، ومن الاطلاع على تجارب غير يمنية فهي تتوزع على النحو الآتي:

- برامج تتعلق بالمهن المتصلة بتقنيات حديثة مثل الإلكترونيات.
- برامج تتعلق بمهن صيانة الراديو والتلفاز.
- برامج تتعلق بالمهن التي تتعامل مع الأجهزة الكهربائية المنزلية وغيرها.

- برامج تتعلق بمهن ميكانيكا السيارات.
- برامج تتعلق بمهن ذات صلة بمجالات الكهرباء المختلفة.
- برامج تتعلق بمهن ذات صلة بالحدادة.
- برامج تتعلق بمهن وحرف ذات صلة بالنجارة.
- برامج تتعلق بالحرف اليدوية والرسم والنحت والزخرفة.
- برامج تتعلق بمهن وحرف ذات صلة بالتصريف الصحي وأعمال السباكة.

القائمة الخاصة بالبرامج:

١. يتوفر (٢٥) تخصصاً في جانب تخصصات المعاهد المهنية، وهي تخصصات يمكن اعتبارها مشروعات مهنية مرشحة للفئات المستهدفة، ومن ثم اعتبارها برامج تدريبية تتولى المعاهد المهنية والتقنية تصميمها وتنفيذها، وبما يتناسب وطبيعة المستهدفين ومستوياتهم.

٢. بداخل كل اختصاص تتوافر جملة من المهن التي يمكن ترشيحها ضمن القائمة، على اعتبار أن كل اختصاص يتضمن أكثر من مستوى يتدرج من البساطة إلى التعقيد، ومن العمومية إلى التخصص الدقيق، ومن المهنة غير المعقدة إلى المهنة المعقدة

والأكثر حاجة إلى مهارات متقدمة من الخلفية التعليمية ومستوى التحصيل والقدرات.

* الاستعداد للدخول في المشروع المقترح :

أظهرت مخرجات الدراسة بجانبها النظري والميداني، ذات الصلة بطبيعة العينة المستهدفة ومدى توافر القدر الكافي من الاستعداد للتعامل مع فكرة المشروع بإيجابية، أن:

١. نسبة من المستهدفين بالدراسة الميدانية أكدوا استعدادهم على الدخول في التجربة الجديدة، المتمثلة بالتدريب، وامتهان مهنة باتجاه التحول من الإعالة إلى الإنتاج، وبلغت الأعداد بالرقم الكمي (١٧١٠) من إجمالي الذين شملتهم الدراسة الميدانية وعددهم (٤٥٣٠) فرداً.

٢. هذا الرقم الذي تجاوز كل التحسبات والتقديرات التي وضعها المسؤولون في الصندوق أو في مركز البحوث ودراسات الجوى المسئول عن تنفيذ الدراسة. ومع ذلك لم يكن رقماً يدل بكل معانيه وتفصيله على امتلاك الوعي المهني في اختيار المهن التي يمكن أن تحقق لهم مردوداً مالياً يعينهم على التحول، والانتقال إلى الاعتماد

على الذات، ويظهر هذا القصور في نوع المهن التي تم تحديدها من قبل أفراد العينة وعددها وتنوعها، وهي:

- كهربائيات بنسبة ٢,٦٢ %.

- إلكترونيات بنسبة ٦,٣٣ %.

- كوافير، حلاقة، نقش بنسبة ٨,٣٤ %.

- نجارة وحدادة بنسبة ٠,٦١ %.

- تجارة بنسبة ٣١,٢٢ %.

- وسائل نقل بنسبة ٧,١٠ %.

- خياطة وأشغال يدوية بنسبة ٢٣,١٨ %.

- تربية حيوانات بنسبة ٠,٦١ %.

- سمكرة وميكانيك بنسبة ٢,٦٢ %.

- لا يوجد مشروع معين بنسبة ٨,٩٦ %.

- أي مشروع مدر للدخل بنسبة ٨,٣٥ %.

٣. بقراءة المهن الأنفة الذكر، يتضح القصور في تحديد المهن الأكثر

جدوى، وربما يعزى ذلك إلى أن نسبة عالية منهم لا يريدون أن

يبدلوا جهوداً كبيرة للتأسيس لمهن تتطلب إمكانيات وقدرات ومهارات

مهنية، وترويجاً وتسويقاً وإدارة وانضباطاً، ومراعاة للجودة والقدرة

التنافسية مع المناظرين في المهنة والسلعة. وقد يعزى هذا من حيث خلفية قناعتهم إلى افتقارهم لخبرات سابقة، فضلاً عن افتقارهم للمعرفة بطبيعة السوق، وقد يكون تعبيراً عن الخوف من الدخول في تجربة جديدة يمكن أن تسبب لهم خسارة تترتب عليها ديون لا يقدرّون على سدادها، خاصة أن التجربة مرتبطة بالقروض والاستثمار.

٤. يمكن توزيع المستهدفين إلى فئات في جانب البرامج التدريبية والمهن المقترحة لهم على النحو الآتي:

أ- فئة المهن الخفيفة والشائعة غير المعقدة، والتي لا تحتاج إلى مهارات القراءة والكتابة أو تحصيل علمي بأي مستوى.

ب - فئة الحاصلين على التعليم الأساسي، والذين يمكن ترشيحهم لمهن وبرامج تدريب بمستوى أعلى وأكثر تعقيداً.

ج- فئة العمالة الماهرة التي يمكن إلحاقها ببرامج مكثفة في سياق التعليم المستمر، ويتم بهذا الخصوص الاتفاق مع مكتب التعليم الفني والتدريب المهني على الصيغة التي يمكن من خلالها إخراج هذه الفكرة، وتحقيق الغاية منها في تأهيل المستهدفين ضمن برنامج التحول من الإعالة إلى الإنتاج.

استخلاصات دراسة من أغنيائهم إلى فقرائهم:

أظهرت هذه الدراسة المؤشرات الآتية:

أولاً:

١. إن نسبة الفقر عالية جداً في هذه المربعات، بل إن مستويات الفقر واضحة جداً، إذ بلغت ٨٥,٦٧% وتتوزع نسبياً على الفئات بنسبة ٥٢,٥٥% للفئة المعدمة و ٢٠,٦٥% للفئة الأشد فقراً و ١٢,٤٩% للفئة الفقيرة و ٧,٥٦% للفئة في حد الكفاف و ٤,٤٨% للفئة المكتفية ذاتياً.

٢. ارتفاع نسبة البطالة وتركز نسبة عالية منها بين صفوف الشباب ومن ثم الراشدين، فقد بلغت النسبة العامة ٦٨%، وتشمل فئات الطلبة بنسبة ٢٨%، وربات البيوت بنسبة ١٨%، والعاطلين عن العمل بنسبة ١٩,٢%، ثم العاجزين عن العمل بنسبة ٢,٨%.

ثانياً:

١. إن نسبة القادرين على تغطية نفقاتهم في الحياة ضئيلة جداً، ويصعب اعتبارهم فئة واحدة، وبما يعني أن الفئة القادرة على العطاء والمشاركة في أعمال اجتماعية وتنموية في سياق التنمية المجتمعية بالاعتماد على تدوير أموال الزكوات والصدقات، التي يخرجها المقترضون في تحقيق هذه التنمية بدرجة أساسية فئة صغيرة جداً ونسبتها لا تتجاوز ٢,٩ % من السكان، وهي نسبة لا تشكل أساساً، يمكن البناء عليه في المشروع المقترح، إلا بقراءة جديدة، وبدعم ومساندة من السلطة المحلية، وتوظيف الزكاة والضمان الاجتماعي والقروض والمساعدات والمنح الدولية، على نحو برامجي مدروس.

٢. تواضع المبالغ المالية المنفقة داخل المربعات، سواء كانت زكوات أو مساعدات وإعانات، إذ بلغت في جانب الزكوات في أعلى تقدير (١٠,٧١٥,٠٠٠) المخرجة من داخل المربعات وإجمالي الزكوات المحصلة داخل المربعات (٢٣,٤٠٥,٠٠٠). وهذا يعني أن نسبة أكثر من ٩٠ % من الزكوات المنفقة تأتي من خارج المربعات، وبما يشير إلى ضرورة الوقوف على هذه النتيجة، ومحاولة إقناع الجهات التي تخرج الزكاة أهمية التعاون مع فكرة مشروع من أغنيائهم إلى فقرائهم وإنجاحها بتخصيص مما تخرج نسبة لصندوق الشراكة. وفي جانب

المساعدات والإعانات المخرجة، من داخل المربعات بلغت بأعلى تقدير (٣,٣٦٧,٠٠٠) ريال، في حين بلغت في جانب التلقي (٢,٤٥٥,٠٠٠) ريال، وبما يعني أن الذين يقدمون إعانات لأسرهم وأقاربهم يمتدون بذلك إلى أسر وأقارب خارج المربعات، وبالمقابل بلغ عدد المنفقين في المربعات (١٧٦٨) أسرة سواء في جانب الزكوات أو الإعانات، وبلغ عدد الذين يتلقون هذه المبالغ في جانب الزكوات والإعانات (٢٩٩٢) أسرة، وهي أرقام غير متوازنة فالعدد في جانب الإنفاق يصل إلى ٥٠%، بينما يتجاوز العدد في جانب التلقي ليصل إلى ٨٠%، الأمر يفرض على أصحاب القرار قراءة هذه الأرقام، وإيجاد الحلول التي تكفل وضع معالجات ناجعة، مع الأخذ في الاعتبار أن المخرجين ليسوا بالضرورة أنهم جميعاً من الميسورين، فقد يخرج المرء زكاة، ويعين أهله وهو في حال لا تسر بل ويحتاج إلى من يعينه ويتصدق عليه، وهذا ما ظهر في الدراسة، وشاهده الباحثون في الميدان.

ثالثاً:

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمربعات لا يمكن الاعتماد عليها في بناء التحول المنشود، إذ ينبغي القيام بمعالجات تحقق إنتاج أوضاع أكثر عافية، ومن هذه المعالجات المهمة:

- برامج محو الأمية.

- برامج توعوية.

- برامج تدريب وتأهيل.

وذلك للأسباب الآتية:

١. شيوع ظاهرة الفئات تحت خط الفقر وحده، وبنسبة عالية على

المستوى العام للمربعات ومستوى كل مربع.

٢. غياب المشروعات الاستثمارية في المجال التجاري الخدمي

الاستهلاكي والإنتاجي بمستوياته الصغير والمتوسط، وشيوع المحلات

التقليدية التي تقدم خدمات روتينية للسكان وتحديداً الأطفال.

٣. غياب التوازن بين نسب ذوي اليسار والمقتدرين ونسب الفئات

الفقيرة والأشد فقراً والمعدمين، ومن ثم ضآلة ومحدودية الفئات القادرة

على العطاء واتساع وكبر الفئات المستحقة للعطاء.

٤. غياب الملكيات العقارية، والزراعية، والتجارية، التي تستحق

الوقوف عليها، والبناء على أساسها برامج تنمية وتطوير مجتمعي.

٥. انتشار الأسر بالأحجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بنسب عالية، مع أن المفهوم المتصل بالمتوسط لا يقل في توصيفه عن الكبير، حيث اعتبرت الأسرة المكونة من ٤-٧ أفراد أسرة متوسطة، والأسر المكونة من ٨-١٠ أفراد أسرة كبيرة، والمعلوم أن الحجم المتوسط يعد كبيراً في كثير من الدراسات الاجتماعية.

٦. تركز الأحجام المتوسطة والكبيرة في أوساط الفئات المعدمة والأشد فقراً والفقيرة.

رابعاً:

من المؤشرات الإيجابية التي يمكن البناء عليها إذا أحسن توظيفها وتوافرت ظروف بيئية اجتماعياً واقتصادياً مناسبة، مع إعداد وتأهيل وفق برامج معدة إعداداً يتناسب وقدرات القادرين من السكان، والمؤشرات هي:

١. الاستقرار الاجتماعي بمفهوم المسكن الدائم، إذ تبلغ نسبة الملاك

٥٦,٢%.

٢. بيئة اجتماعية معلومة الجذور، ومتعاقبة الأجيال في أكثر المربعات وبنسبة عالية.

٣. النسبة العالية للفئات العمرية الفتية والقادرة على الإنتاج، وصناعة مستقبل أفضل في ظل إعداد أفضل، إذ تتجاوز نسبتها ٦١%.

٤. وجود نواة للخير متمثلة بتلك النسبة من الذين يخرجون الزكوات ويقدمون إعانات، يمكن إقناعهم بفكرة الشراكة، ومن ثم الدخول في مشروع من أغنيائهم إلى فقرائهم.

٥. وجود جمعيات خيرية تعمل في المربعات وتقدم زكوات وإعانات.

٦. محدودية الإصابة بأمراض مزمنة وإعاقات، وبما يساعد على تأهيل وإعادة تأهيل الفئات الفتية والقادرة على الإنتاج والعمل بأية درجة أو مستوى يناسب استعدادهم وقدراتهم.

٧. ندرة المشروعات الاستثمارية وتواضع القائم منها، وبما يعني أن الفرص واسعة، ومجالات التأسيس لأعمال ومشروعات متاحة وممكنة، مع وجود استعداد واضح لدى نسبة واسعة من السكان لتلقي

التدريب، ومن ثم إدارة مشروعات استثمارية قاموا بتحديددها، والذي يعني وجود استعداد للانتقال إلى أوضاع مهنية منتجة.

٨. وجود مؤسسات مجتمعية، مساجد، مدارس، يمكن الاستفادة منها وتوظيفها في تكوين لجان الأحياء والحارات، في سياق فكرة الشراكة المجتمعية.

٩. وجود قاعدة بيانات لدى مركز البحوث ودراسات الجدوى مستقاة من الميدان جمعها لأغراض هذه الدراسة، وأخرى جمعت لدراسات أخرى، ومسوحات اجتماعية يمكن البناء عليها، والتأكد من مصداقية محتوياتها من خلال لجان الحارات والأحياء.

الرؤية المستقبلية:

تتلخص الرؤية المستقبلية في وضع إطار وآلية للمرحلة التالية من مراحل الرعاية الاجتماعية لا تقوم على الضمان والإعالة، وإنما تقوم على التدريب والتمهين للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، وعلى النحو الذي يوفر وضوحاً في المسارات واستقراراً في الرؤية، وتحديداً في الحقوق والواجبات التي ينبغي النص عليها كضمانات

حقيقية، لتحقيق الانتقال بالبرامج من التنظير إلى الممارسة بنسبة عالية من النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة.

الرؤية العلاجية:

الاتجاهات والآلية:

هذه الصورة بتكويناتها المؤلمة، تتطلب منا اتخاذ خطوات فعلية لمعالجة أسباب الألم، وبرؤية شاملة وناجعة، تأتي على جذور الصورة ولا تقدم علاجاً مسكناً، تأخذ في حساباتها العمل في أكثر من جهة، وأكثر من جانب، بواسطة آلية إجرائية تتمتع بإمكانيات مادية وبشرية وما يتصل بهما من إمكانيات فنية، تمكنها من المضي بالمعالجات إلى حيث ينبغي ببرامج وخطوات مدروسة ومتدرجة، ونراها مؤلفة من الآتي:

أولاً: الاتجاهات العامة:

١. تفعيل هيئة الشراكة المجتمعية كونها مستقلة عن الأجهزة الحكومية، ومعبرة عن أطراف شراكة متعددة تمتد إلى منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطة المحلية، والجامعة

والمكاتب التنفيذية ذات العلاقة، وهي هيئة أنشئت لهذا الغرض
الهادف إلى التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

٢. تخصيص موارد مالية لهيئة الشراكة، تتوزع بنسب محددة
وواضحة:

أ- في جانب حصة الزكاة التي نقترح أن تكون نسبة ٣٠-٣٥% من
مجموع ما يتحصل من زكوات على مستوى كل مربع، يوظف
لإحداث تنمية مجتمعية في سياق معالجة جوانب الألم في كل
مربع.

ب-نسبة من الموارد المحلية ونقترح أن تكون ٣٠-٤٠%
وتخصص للتنمية المجتمعية في سياق تمويل المشروعات
الإنتاجية، وتغطية نفقات البرامج والدراسات المتصلة بمشروع
الإحالة من الإعالة إلى الإنتاج.

ج- إسهامات الأغنياء داخل كل مربع، وهذا يتطلب دعوتهم وطرح
الفكرة عليهم، والسعي لإقناعهم بتخصيص نسبة من إنفاقهم
وصدقاتهم للمربع الذي ينتمون إليه.

د- إسهامات القطاع الخاص، بإقناع الغرفة التجارية بدعوة أعضائها
وطرح الفكرة عليهم، وحثهم على التبرع لصندوق الشراكة

المجتمعية من ناحية، وتخصيص نسبة لدعم مشروع من أغنيائهم إلى فقرائهم من ناحية ثانية.

هـ- تخصيص نسبة كبيرة من رديات صندوق الرعاية الاجتماعية لمواجهة متطلبات تنفيذ المشروع، الذي يصب في المحصلة لصالح سياسة وإستراتيجية شبكة الأمان الاجتماعي الذي يعد الصندوق من أهم أدواتها.

٣. الدخول بمشاريع استثمارية باسم الشراكة وتعزيز قدراتها المالية، ويمكن أن تنتوع المشروعات على أكثر من حقل من حقول الإنتاج والاستثمار، يتم تحديدها بعناية، وفي ضوء دراسات جدوى (زراعية، صناعية، تجارية، عقارية، طبية، تعليمية).

٤. تشكيل آلية إعلامية تتولى إعداد وتنفيذ برامج توعية، وترويج لمشروع من أغنيائهم لفقرائهم، وجدوى الشراكة المجتمعية في إحداث التحول النوعي.

٥. وضع آليات رقابة وتقييم ترافق مراحل العمل المختلفة من أشخاص ذوي اختصاص، وتأهيل وخبرة، ويمكن أن تناط هذه المسألة بمركز البحوث ودراسات الجدوى لطبيعة إنشائه التي جاءت ثمرة من ثمار الشراكة ولخدمة أغراضها.

٦. وضع إستراتيجية تدريب وتأهيل للفئات المستهدفة بمشاريع وأنشطة الشراكة، تقوم على أسس علمية، وتعتمد على استعداد المتدرب وفاعلية برامج التدريب، وقدرتها على نقل المستهدفين إلى وضع مهني منتج.

٧. الوصول إلى صيغة تفاهم مع مؤسسات التدريب والتعليم للاستفادة من إمكانياتها التقنية والفنية ومخزونها من الخبرة والبرامج، وبما يسمح لهيئة الشراكة الانتفاع بهذه الإمكانيات، وتحقيق المنفعة المادية بحدود تساعد هذه المؤسسات على الاستمرار في برامجها الرسمية والمتصلة بالشراكة، ويترك لصيغة التفاهم تحديد أوجه الإنفاق ومداها ومقاديرها.

٨. الوصول إلى صيغة تفاهم مع القطاعين الحكومي والخاص تحقق استيعاباً لمخرجات برامج الشراكة في جانب التدريب، بتوفير فرص عمل وبما يخدم احتياجاتها. ويمكن أن تنص الصيغة على أن يسبق تنفيذ برامج التدريب تحديد احتياجات هذه القطاعات ومستوياتها.

ثانياً: وسائل ترجمة الأفكار السابقة:

١) إنشاء صندوق خاص بالشراكة المجتمعية، وفق قواعد وضوابط، يتم إعدادها ومناقشتها وإقرارها من أطراف الشراكة المجتمعية بورشة عمل تنظم لهذا الغرض.

٢) تحديد أوجه الإنفاق وأوجه التمويل التي يفترض أن يعمل بها الصندوق بلائحة منظمة، وإدارة مالية يتم تشكيلها من بين أعضاء الشراكة ومن ذوي الاختصاص والخبرة والقدرة المشهود لها، مع استعدادها المطلق للعمل في هذا المجال الخيري، ومن ثم الاستعداد لبذل جهود طوعية ومكثفة لإنجاح فكرة المشروع، والانتقال بها بموضوعية ومنهجية من النظرية إلى التطبيق.

٣) وضع سياسة إقراض وتمويل برامج وأنشطة الشراكة وفق ضوابط توظف الموارد المتاحة وتحسن توظيفها، مع أهمية التأكيد على أن تكون سياسة الإقراض قائمة على القروض الحسنة.

٤) تخصيص نسبة من موارد صندوق الشراكة لمواجهة احتياجات الفقراء الذين يعانون أمراضاً وإعاقة، وكذلك رعاية اليتامى وتبنيهم تعليمياً ومعاشياً، بالتوسع بدور الأيتام وخدماتها.

٥) تنويع برامج الدعم التي تقدمها الشراكة المجتمعية بالامتداد إلى الدعم العيني، وكفالة الفقراء غذائياً.

٦) تشكيل مجلس إدارة للصندوق توكل إليه مهمة رسم السياسات ووضع الضوابط والتدقيق في الإجراءات والاطمئنان على سلامة التوظيف بالوقوف على التقارير الدورية، والرقابة المباشرة على أنشطة الصندوق.

٧) الاتفاق على مراقب شرعي للأنشطة المتصلة بموارد الشراكة من الزكاة خاصة، وسلامة المنهجية المعتمدة في أنشطة الشراكة عامة، تجنباً لأية محاذير أو ممارسات قد تضر بالفكرة أو تسيء إليها.

الآلية:

أ. في الجانب الإداري والتنفيذي:

١. الإسراع في تسمية هيئة الشراكة المجتمعية بتكويناتها المختلفة، وفق ما تم إقراره في ورشة الشراكة المجتمعية الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٨-٢٩ / ٥ / ٢٠٠٧م، إذ أقرت تشكيل هيئة الشراكة وحددت أطرافها، ومن ذلك: تشكيل لجان الأحياء والحيارات، والقرى والمديريات، الموكل إليها بحسب آلية الشراكة الإدارية الميدانية لبرامج وأنشطة الشراكة من ناحية، ومن هيئة الشراكة ومرجعيتها للمركز من ناحية ثانية، ومدتها بالمعلومات والبيانات

الصحيحة، في سياق التدقيق والتصويب، والتغذية الراجعة لأغراض التنفيذ ومستواه.

٢. تفعيل دور سكرتارية الشراكة المجتمعية، بمدّها بالموظفين والوسائل المعينة واللازمة للقيام بمهامها في التنسيق، والتحضير، والمتابعة للقاءات والقرارات، ونتائج ما تتوصل إليه هيئة الشراكة بتكويناتها المختلفة.

٣. توفير هيئة موظفين متفرغين يمثلون أطراف الشراكة بالتناوب يختارون بدقة وعناية مستوعبة لطبيعة العمل بالشراكة.

ب. في الجانب الفني والعلمي:

١. تعزيز دور مركز البحوث ودراسات الجدوى بدعمه بالكادر الفني والإداري المساعد وبما يمكنه من:

أ- الارتقاء بمهامه في التدريب وتنمية الموارد البشرية، لإدارة البرامج والتخطيط والتنفيذ والمتابعة.

ب- التقييم للبرامج المتصلة بالشراكة عامة، وبرامج التخفيف من الفقر والحد من البطالة خاصة.

٢. ضرورة أن يطرأ تغيير على طبيعة الإدارة العلمية، التي تعينها الجامعة، وبما يؤدي إلى النص في قرار التعيين على أن يتفرغ

الأساتذة جزئياً لأعمال المركز، والنص على التخفيف عليهم في جداولهم التدريسية، واحتساب جهودهم في ميزانهم الأكاديمي وفي تقييم الأداء العام لهم.

٣. تعزيز قدرات المركز في جانب شبكة المعلومات وقاعدة البيانات، من حيث الأجهزة والتقنيات والتدريب، والاختصاصيين.

٤. إصدار لائحة المركز التنظيمية، وحسم وضعه الإداري والمالي، ومنحه الاستقلالية التي تتناسب وطبيعة مهامه التي تختلف كثيراً عن المهام النمطية للمكاتب التنفيذية، وتتشابه إلى حد كبير مع الجامعة والمراكز العلمية، باشتغالها على مكوني البحث العلمي وخدمة المجتمع.

٥. امتلاك خطة شاملة ومجدولة زمنياً لبرامج وأنشطة الشراكة، وفق أولويات مستمدة من السياسات والإستراتيجيات التي تقوم عليها الشراكة وتسعى إلى تطبيقها.

ج. في جانب التدريب والتأهيل:

١. تصنيف المستهدفين بالتدريب والتأهيل، وتحديدهم بفئات وفق المستويات والقدرات والجنس التي تم استقاؤها في الدراسة الميدانية.

٢. إجراء مقابلات مع ذوي الاستعداد للتدريب، وتحديد خياراتهم المهنية، ليتم في ضوءها تحديد البرامج التدريبية المناسبة لهذه الخيارات، التي ينبغي فحصها والتدقيق في جدواها.

٣. التعاقد مع مؤسسات التدريب التي تمتلك بنية فنية ومادية وبشرية تمكنها من تنفيذ برامج تدريبية تفي بالغرض الذي يقوم عليه المشروع ويستهدفه.

٤. وضع آلية متابعة وتقييم برامج التدريب، ومدى الاستفادة التي حققتها في المستهدفين، ومن ثم تبين آثارها فيهم، وإخضاعهم لفترة اختبارية.

٥. في السياق الاستراتيجي: إنشاء مركز تدريب متعدد الأغراض بتمويل من أطراف الشراكة المجتمعية، وتزويده بكافة متطلبات التدريب المادية والفنية، والعناصر البشرية الكافية والمغطية لكافة المجالات التي يتوافر عليها المركز.

د. في جانب الاستثمار وتنمية موارد الشراكة :

في إطار إستراتيجية واضحة لعمل الشراكة والتي تتشكل خطوطها العريضة واتجاهاتها العامة بهذه الآلية، ينبغي على هيئة الشراكة أن

تتجه نحو استثمار جانب من مواردها لتنظيم هذه الموارد، وتوفير مصدر آمن ودائم لتمويل برامجها، على أن يتم ذلك كما يأتي:

١. تخصيص نسبة من الموارد لمجالات استثمار متنوعة أصغر وصغيرة ومتوسطة تدار بواسطة هيئة الشراكة، وبتدريب أشخاص من عينة الدراسة الميدانية ممن يتبين امتلاكهم لقدرات واستعدادات إدارية وفنية ومهارات تواصل وتسويق.

٢. الاستثمار في العقارات، مثل بناء وحدات سكنية تؤجر لمحدودي الدخل.

٣. الاستثمار في المجالات الخدمية الصحية والتعليمية، بإنشاء مراكز صحية متخصصة، ومدارس أهلية غير حكومية، والتركيز على مرحلة الروضة، وكليات نوعية والبدء بمشروع للتجريب واختبار جدوى الفكرة ومردودها الإيجابي.

٤. توظيف نسبة من عائد الاستثمار في تغذية صندوق الشراكة لاستخدامها في تمويل أنشطتها.

هـ. في جانب الإقراض:

١. آلية إقراض مرنة وغير معقدة، وتعتمد على ضمانات عادية ومتحررة من الفوائد: قروض حسنة تعتمد على أمرين هما:

- الأول: ضمانة الضمان الاجتماعي للمشمولين بالضمان.
- الثاني: ضمانة الإقامة وفريق المشروع، تأسيساً بتجربة سابقة.
٢. توزيع القرض على دفعات، وتجنب منح المقرض نقدية كبيرة، والعمل على توفير معدات وأجهزة المشروع المقترح، والاكتفاء بصرف ميزانية تشغيل متواضعة.
٣. اعتماد آلية رقابة وتقييم دقيقة وصارمة ترافق عملية الإقراض وتسبقها، وتتوقف عند كل مرحلة وتستوقف المشروع عند ظهور أية علامات اختلال أو تعثر بأية درجة كانت أو مستوى.
٤. اعتماد آلية رقابة على حركة الإنتاج والتسويق وبما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب، وإحداث تغيير يسهم في تجاوز أية سلبيات أو أخطاء، والانتقال بالعمل إلى الوضع المناسب، وتمكين المقرض من إدراك أخطائه وتبصيره بما عليه فعله لتفادي تكرار الوقوع بمثل هذه الأخطاء.

و. في جانب الرعاية وتبني حالات العجز والإعاقة:

١. رصد الحالات وتصنيفها، ومن ثم تصنيف احتياجاتها وتحديد متطلبات الرعاية والتبني (المالية والبرامجية)، والمدى الزمني لكل

حالة، وفق خطة دقيقة يشارك فيها أطراف الشراكة المجتمعية بحسب أنشطتهم وخبراتهم من ناحية، واستعدادهم للدخول في هذا الجانب من مشروع الشراكة من ناحية أخرى.

٢. إشراك المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية في تبني حالات كل فيما يخصه.

٣. إشراك الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في الميادين الخيرية والاجتماعية والتنمية، والاستفادة من خبراتها وإمكانياتها في سياق الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية، وفي تبني حالات كل فيما يخصه وبحسب استعداده، مع التأكيد أن الشراكة لا تعني الإضرار بالبرامج والمشروعات الخاصة بكل جمعية ومنظمة.

ثالثاً: الأولويات:

وفق ما سبق وتأسيساً عليه نقترح أن نبدأ العمل بالأولويات الآتية:

١. تسمية هيئة الشراكة المجتمعية لتتولى مهامها.

٢. تشكيل سكرتارية الشراكة المجتمعية.

٣. إنشاء صندوق الشراكة المجتمعية.

٤. وضع برنامج تنفيذي بجدول زمني وفق آلية إجرائية يتم إقرارها

والمصادقة على مكوناتها.

الورقة الخامسة :

اللائحة الداخلية لصندوق الشراكة المجتمعية

أهداف إنشاء الصندوق :

مادة (١) :

يهدف إنشاء الصندوق إلى تحقيق الآتي:

- المساهمة في برامج التأهيل والتدريب في المجالات المهنية والحرفية والفنية والعلمية المساعدة في تحويل الفئات الفقيرة والأشد فقراً من الإعالة إلى الإنتاج، والاعتماد على الذات.
- تقديم قروض دون فوائد لتمويل برامج أنشطة المركز.
- تقديم الإعانات التمويلية وتأمين وسائل الإنتاج للفئات الفقيرة والأشد فقراً.
- تقديم إعانات عينية (غذائية، علاجية، دوائية) للفئات الفقيرة والأشد فقراً، والتي يثبت عدم قدرتها على العمل.
- تقديم إعانات ومساعدات مالية مؤقتة وطارئة.
- القيام بأنشطة استشارية بهدف تنمية الموارد المالية للصندوق.

مجلس إدارة الصندوق :

مادة (٢) :

يشكل مجلس إدارة الصندوق على النحو الآتي:

١. محافظ المحافظة
رئيساً
- للمجلس
٢. نائب المحافظ- الأمين العام للمجالس المحلية
نائباً لرئيس المجلس.
٣. مدير مركز البحوث ودراسات الجدوى
عضواً
٤. مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية
عضواً ومسئولاً
إدارياً.
٥. مدير الغرفة التجارية
عضواً
٦. مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية
عضواً
٧. مدير عام مكتب الواجبات
عضواً
٨. ممثل عن المؤسسات المصرفية
عضواً
٩. المدير التنفيذي للصندوق
عضواً مقررأ

اختصاصات مجلس إدارة الصندوق:

مادة (٣) :

يتولى المجلس الاختصاصات الآتية:

- اعتماد سياسة الصندوق وخططه وبرامج العمل المرفوعة إليه
من لجنة إدارة الصندوق.
- اعتماد خطة تنمية وتطوير الموارد المالية للصندوق.
- اعتماد الحساب الختامي للصندوق نهاية كل عام بعد اعتماده من
لجنة إدارة الصندوق والمدير المالي للصندوق.
- اعتماد الموازنة السنوية للصندوق بناءً على الدراسة التقديرية
المقدمة من إدارة الصندوق.
- إقرار أية مشروعات استثمارية ينشئها الصندوق.
- مناقشة وإقرار اللوائح التنظيمية التالية:
- أ. اللائحة الداخلية للصندوق.
- ب. اللائحة المالية.
- ج. الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي.
- د. لائحة تحديد الاختصاصات لكل المستويات الإدارية.
- هـ. لائحة تحديد معايير اختيار الكادر الوظيفي.
- و. لائحة معايير منح وتقديم القروض والمساعدات والاعانات للفئات
المستهدفة.
- ز. لائحة معايير إقامة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتمويلية.

اجتماعات مجلس إدارة الصندوق:

مادة (٤):

١. يعقد مجلس إدارة الصندوق ثلاثة اجتماعات دورية سنوياً، بناءً على دعوة من المدير التنفيذي للصندوق أو من رئيس المجلس أو من نائب رئيس المجلس.
٢. يجوز للمجلس عقد اجتماعات استثنائية بناءً على دعوة من المدير التنفيذي للصندوق، أو من رئيس المجلس أو طلب كتابي موقع من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.
٣. يجب أن تتضمن الدعوة لعقد أي اجتماع تحديد مكان وزمان الانعقاد وجدول الأعمال الذي ستتم مناقشة في الاجتماع.
٤. تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور ستة من أعضائه كحد أدنى على أن يكون أحدهم رئيس المجلس أو نائبه.
٥. تصدر قرارات المجلس بموافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين في أي اجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع.

٦. يرأس اجتماعات مجلس إدارة الصندوق رئيس المجلس، وينوب عنه في حالة انشغاله أو سفره نائب رئيس المجلس.
٧. يتولى المدير التنفيذي للصندوق عمل مقرر المجلس وأعمال سكرتاريته، وفي حالة عدم حضوره لأي سبب ينوب عنه من يكلفه رئيس الاجتماع.
٨. يحق لرئيس المجلس أو نائبه دعوة أو طلب أي خبير، أو اختصاصي لحضور اجتماعات المجلس ويحضر مستمعاً، ويقدم رأيه أو مشورته ولا يحق له التصويت على القرارات الصادرة عن الاجتماع.
٩. يتولى مقرر المجلس تدوين المحاضر وجدول الأعمال الذي تمت مناقشته والقرارات الصادرة عن المجلس والنسبة الحاصل عليها من أصوات الحاضرين، وغيرها من أعمال السكرتارية لكل اجتماع حسب القواعد المعروفة المتبعة في إدارة الاجتماعات والسكرتارية.
١٠. على أي عضو في المجلس تسجيل أي مواضيع أو أمور يريد إدراجها ضمن جدول اجتماعات المجلس لدى مقرر المجلس قبل

عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، وذلك بعد موافقة رئيس المجلس أو نائبه على ذلك.

الإدارة التنفيذية للصندوق:

مادة (٥):

١. تتكون الإدارة التنفيذية من مدير تنفيذي للصندوق، ويتبعه عدد من رؤساء الوحدات المتخصصة فيه حسب الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي الذي يقره مجلس إدارة الصندوق. وتمارس مهامها تحت إدارة وإشراف مباشر من مدير عام صندوق الرعاية، وبشراكة استشارية من مركز البحوث ودراسات الجوى.

٢. تتولى الإدارة التنفيذية للصندوق تسيير أعمال الصندوق وفق الاختصاصات العامة التالية:

أ. اقتراح سياسة الصندوق وخططه وبرامج العمل ورفعها إلى مجلس إدارة الصندوق لاعتمادها.

ب. رسم السياسة التنفيذية للخطط والبرامج المعتمدة ومتابعة تنفيذها.

ج. تقديم تصور شامل لمشروع إعداد الموازنة السنوية للصندوق ورفعها إلى مجلس الإدارة لإقرارها، على أن تكون الدراسة بشكل بنود لكل بند رقم تقديري كل على حدة.

د. تحديد مجالات صور وأشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق إلى الفئات من ذوي الاحتياجات للتدخل والمساعدة والعمل بها بعد التصديق عليها من مجلس إدارة الصندوق.

هـ. اقتراح حجم الدعم وفئات الدعم والمساهمة التي يقدمها الصندوق لذوي الاحتياجات الفعلية.

و. تنمية وتطوير الموارد المالية للصندوق

ح. أية توجيهات يصدرها مجلس إدارة الصندوق.

على أن يمارس رؤساء الوحدات المتخصصة أعمالهم، وفق الاختصاصات والمسئوليات الموضحة تفصيلاً في لائحة تحديد الاختصاصات والمسئوليات المقررة من مجلس إدارة الصندوق، ويعملون تحت إدارة المدير التنفيذي للصندوق.

٣. تتكون كل وحدة متخصصة من عدد من الأقسام والشعب حسب ما يوضحه الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي.
٤. يمارس رؤساء الأقسام والشعب التي تتبع أي وحدة متخصصة أعمالهم وفق لائحة تحديد الاختصاصات والمسئوليات، ويعملون تحت إدارة رئيس الوحدة المتخصصة التي يتبعونها.
٥. يتم اختيار المدير التنفيذي وتعيينه، كما يتم اختيار وتعيين رؤساء الوحدات المتخصصة من بين الأشخاص المتنافسين المتقدمين لشغل الوظائف بعد الإعلان عن كل وظيفة منها، وعن شروط شغلها حسب المعايير المحددة في لائحة معايير اختيار الكادر الوظيفي للصندوق.

اجتماعات الإدارة التنفيذية للصندوق:

مادة (٦):

١. تعقد الإدارة التنفيذية اجتماعاً دورياً كل شهر، ويجوز لها عقد اجتماعات استثنائية حسب الحاجة، بناءً على دعوة من المدير التنفيذي أو من رئيس وحدة السكرتارية.
٢. يجب أن تتضمن الدعوة لعقد أي اجتماع تحديد وقت انعقاده، وتحديد جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته في الاجتماع.

٣. يرأس اجتماعات الإدارة التنفيذية مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية، ويجوز عقد اجتماعاتها برئاسة المدير التنفيذي للصندوق، أو من يُنيبه عنه بعد التشاور مع المدير المسؤول "مدير عام الصندوق".

٤. يتولى رئيس وحدة السكرتارية عمل مقرر اجتماعات الإدارة التنفيذية، وفي حالة عدم حضوره لأي سبب ينوب عنه من يكلفه رئيس الاجتماع.

٥. تكون اجتماعات الإدارة التنفيذية صحيحة بحضور ثلثي الأعضاء، على أن يكون أحدهم المدير التنفيذي أو من ينوب عنه.

٦. يتولى المقرر تدوين أسماء الحاضرين والغائبين وجدول الأعمال، الذي تمت مناقشته والقرارات الصادرة عنه وغيرها من أعمال السكرتارية لكل اجتماع حسب القواعد المعروفة المتبعة في إدارة الاجتماعات.

٧. على أي من رؤساء الوحدات المتخصصة تسجيل أي مواضيع، يتوجب عرضها على اجتماعات الإدارة التنفيذية لدى رئيس وحدة السكرتارية قبل موعد عقد الاجتماع بيوم واحد على الأقل، وذلك بعد موافقة المدير التنفيذي على ذلك.

الموارد المالية للصندوق:

مادة (٧):

- تتكون الموارد المالية للصندوق من المصادر الآتية:
- أ. الدعم الذي يقدمه المجلس المحلي في المحافظة.
 - ب. تخصيص نسبة (٢٥ %) مما يتم تحصيله من الزكوات على مستوى كل مربع.
 - ج. إسهامات القادرين على تقديم الدعم في كل مربع.
 - د. إسهامات الغرفة التجارية في المحافظة.
 - هـ. الإعانات والتبرعات المقدمة من المؤسسات وشركات القطاع الخاص والجمعيات الخيرية.
 - و. نسبة (٢٠ %) من موارد المجالس المحلية.
 - ز. مرتجعات صندوق الرعاية الاجتماعية.
 - ح. إيرادات المشاريع الاستثمارية التابعة للشراكة المجتمعية.
 - ط. الدعم المقدم من الهيئات والمنظمات المانحة.
 - ي. الدعم المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

القواعد المالية العامة:

مادة (٨):

تعتبر القواعد العامة التالية موجّهات أساسية للسياسة والأمر المالي والمحاسبية لنشاط الصندوق، بالإضافة إلى القواعد التفصيلية الموضحة في اللائحة المالية ولائحة منح وتقديم القروض والمساعدات والإعانات واللوائح الأخرى.

١. يتم استخدام النظام المحاسبي الموحد بما يلائم حاجة الصندوق.

٢. يتم تنفيذ قانون المشتريات والمناقصات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.

٣. يجب إثبات المبالغ الواردة والمنصرفة أولاً فأولاً في الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية، وفي الدفاتر والسجلات المخزنية فيما يخص المشتريات والمخازن.

٤. يتم فتح حساب خاص باسم صندوق الشراكة المجتمعية في أحد البنوك التجارية، ويجوز فتح أكثر من حساب في أكثر من بنك بموافقة مجلس الإدارة.

٥. يتم تحصيل المبالغ المقدر توريدها أولاً فأولاً، على أن يتم تحرير سندات رسمية مختومة بختم الصندوق لكل مبلغ محصل، سواء كان نقداً أو بشيكات.

٦. يتم توريد جميع المبالغ المحصلة من الإيرادات إلى حساب الصندوق بالبنك أولاً فأولاً على أن تتم مواجهة نفقات والتزامات الصندوق بالصرف من حساب الصندوق بالبنك بموجب شيكات تحرر بأسماء مستحقيها.

٧. تصدر الشيكات التي تتجاوز قيمتها مليون ريال يمضي بتوقيع كل من:

١. رئيس مجلس إدارة الصندوق أو نائبه

(توقيع أول)

٢. مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية (توقيع

ثاني)

٣. المدير المالي لصندوق الشراكة المجتمعية (توقيع

ثالث)

٨. يخول التوقيع على الشيكات المسحوبة على حساب الصندوق

بالبنك والتي تقل قيمتها عن مليون ريال:

١. مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية (توقيع أول)

٢. المدير التنفيذي للصندوق (توقيع ثاني)

٣. المدير المالي للصندوق (توقيع ثالث)

ويكتفى بالتوقيع الثالث والتوقيع الثاني فقط على الشيكات المسحوبة لمواجهة النفقات التشغيلية للصندوق، حسب السقوف المالية الموضحة في اللائحة المالية.

٩. يتم إعداد موازنة تقديرية سنوية للنفقات وإيرادات الصندوق جميعاً بواسطة قسم الحسابات بالإدارة المالية، على أن توقع من المدير المالي والمدير التنفيذي للصندوق، وترفع إلى مجلس الإدارة مصحوبة بمذكرة تفسيرية لمحتوياتها خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من كل عام، لمناقشتها وإقرارها والعمل بها.

١٠. يتم إعداد الحساب الختامي السنوي للنفقات وإيرادات الصندوق الفعلية جميعاً بنفس طريقة إعداد الموازنة التقديرية، على أن ترفع لمجلس الإدارة خلال شهري أبريل ومايو من كل عام لمناقشتها وإقرارتها.

١١. لا يجوز صرف أي مبالغ بشكل مساعدة أو إعانة إلا بعد إرفاق دراسة ميدانية بالحالة المقدمة لها المساعدة أو الإعانة، يتم إعدادها من باحثين متخصصين مع إرفاق الأوليات التي تؤكد استحقاق الحالة، وبعد اعتمادها من رئيس الوحدة المختصة والمدير التنفيذي.

١٢. لا يجوز صرف أي مبالغ بشكل قروض، أو لإنشاء مشاريع استثمارية إلا بعد إجراء وإعداد دراسة جدوى للمشروع المراد إنشاؤه، أو تقديم قرض له، وعرضها على مجلس الإدارة أو على الإدارة التنفيذية لصندوق، للموافقة عليها حسب الصلاحيات المحددة في اللائحة المالية.

١٣. تعتبر اللائحة المالية ولائحة معايير منح وتقديم القروض والمساعدات والإعانات مكملة لهذه اللائحة.

أحكام عامة وختامية

مادة (٩):

يعمل بهذه اللائحة بعد إنشاء الصندوق وموافقة مجلس إدارة الصندوق عليها بأغلبية ثلثي أعضائه.

مادة (١٠):

يعد مركز البحوث ودراسات الجدوى، المرجعية الاستشارية التي تتولى الدراسات بعامة ودراسات الجدوى بخاصة، التي يحتاج إليها الصندوق لتسيير أنشطته، توكيلاً لموثوقية المخرجات وسلامة الإجراءات العلاجية والتنموية للمستهدفين بأنشطة الصندوق.

الفصل الثالث

البيان الختامي ومخرجات الورشة وتوصياتها

البيان الختامي للورشة الثالثة للشراكة المجتمعية المنعقدة

في الفترة ٢٨ - ٢٩/١٢/٢٠٠٩م

برعاية كريمة من الأخ الأستاذ حمود خالد الصوفي محافظ المحافظة
رئيس المجلس المحلي، رئيس مجلس إدارة مركز البحوث ودراسات
الجدوى، والأخ الأستاذ الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس جامعة
تعز، وبحضور الأستاذ/ عبد الله أحمد أمير وكيل المحافظة، وحشد
طيب مبارك من المسؤولين والمعنيين والمهتمين بالتنمية المجتمعية،
عقد مركز البحوث ودراسات الجدوى ورشة العمل الثالثة حول
الشراكة المجتمعية، وتحت شعار معاً: "التفعيل الشراكة المجتمعية
لخدمة التنمية المجتمعية"، في الفترة ٢٨- ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٩م، بقاعة
الزبيري- جامعة تعز، والذي يأتي انعقادها توأماً لفعاليات ورشتي
العمل الأولى والثانية، واستمراراً في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

جلسة الافتتاح:

بدأت فعاليات الورشة بجلسة الافتتاح التي افتتحت بأي من الذكر
الحكيم، ومن ثم بكلمتي الافتتاح كانت الكلمة الأولى للأخ وكيل محافظ
المحافظة، والتي أكد فيها حرصه على الشراكة المجتمعية، وأشاد
بالجهود المبذولة، وعلى نوعية الدراسات والأبحاث التي أنجزها

مركز البحوث ودراسات الجدوى، والخطوات المباركة على طريق التنمية المجتمعية بتوفير قاعدة بيانات ورؤى ومعالجات لعدد من المشكلات التي تعانيها منها المحافظة، والتي تعد معالجاتها ضرورة لانتقال أمن ومأمون للتنمية. وأبدى سعادته لوجود هذا المركز ووجه الجهات المعنية وأطراف الشراكة بأهمية دعمه وتفعيل دوره، والاستفادة من كادره وتوظيف ما يصل إليه من نتائج. وكان الأخ/ عبد الله أمير وكيل المحافظ قد تحدث عن أهمية الدراسات التي أجراها المركز، لاتصالها بمحاور مهمة في حياة الإنسان في هذه المحافظة، وأكد أهمية أن تستوعب الجهات المعنية مخرجات هذه الدراسات وتوصياتها، وأشاد بجهود المركز وتميزه، ودعا إلى أن يتحلق الجميع حول الوطن وأن يعمل الجميع لرفعته ونصرته.

وكانت الكلمة الثانية للأخ الأستاذ الدكتور/ عبد الله الذيفاني، التي شرح فيها مسيرة المركز من الورشة الثانية إلى هذه الورشة، وأبرز نوعية الدراسات التي أجراها المركز، وأهميتها في سياق تأسيس قاعدة بيانات وأرضية علمية لأية معالجات وإجراءات على طريق استكمال بناء مداميك الشراكة المجتمعية لتحقيق تنمية مجتمعية، كما أشار إلى الخطوات البنائية التي سار فيها المركز من أجل تفعيل

الشراكة المجتمعية ودورها، وأبدى أسفه الشديد لتأخر انعقاد الورشة إلى هذه الأيام بفعل عدد من العوامل والظروف الموضوعية والذاتية، وعبر عن أمله أن تزول كافة المعوقات التي أثرت على المسيرة، وأن تستأنف الشراكة أعمالها في ظل تفهم كامل من قبل قيادة المحافظة ممثلة بالأخ المحافظ والأمين العام، واستيعاب كامل من قبل أطراف الشراكة لدور كل منهم، وللدور المشترك المطلوب من الجميع، وأكد أن المركز سيظل الرافعة العلمية، والآلية المنهجية والمرجعية الموضوعية للشراكة وللخطوات الجادة والهادفة إلى تحقيق تنمية محلية شاملة ومتوازنة، وتنمية مجتمعية تعالج قضايا الفقر والبطالة، وترجم مضامين الحماية والرعاية الاجتماعية.

ثانياً: جلسة العمل الثانية:

ثم تتابعت جلسات الورشة في اليوم الأول باستعراضها نتائج

الدراسات الأخيرة التي نفذها المركز، والتي تناولت:

- واقع التعليم ومشكلاته.

- إمكانية زراعة القمح بمحافظة تعز ومتطلباته.

- الملوثات البيئية ومدى تأثيرها على نوعية المياه الجوفية.

وقد أعقبت الجلسة مناقشات ثرية أغنت الدراسات وتمخضت عنها توصيات مهمة تمثلت بالآتي:

أولاً: المخرجات المتفق عليها بشأن الدراسات:

المجال الأول: دراسة التعليم :

أسفرت هذه الدراسة عن التوصيات الآتية :

١. في محور الإدارة المدرسية:

أ- تشكيل لجنة مهمتها فحص ومراجعة الوثائق الخاصة بمؤهلات المديرين والوكلاء وسنوات خبراتهم التعليمية والإدارية، للوقوف على مدى انطباق معايير وشروط ترشيحهم وقرارات تعيينهم في المدارس.

ب- أن يتم إخضاع جميع المدراء والوكلاء المرشحين لمنصب مدير مدرسة أو وكيل لها للتجربة لمدة عام دراسي كامل، بعد إلحاقهم بدورات تأهيل وتدريب في مجال الإدارة المدرسية،

ج- إجراء تقييم دوري مستمر من قبل المشرفين التربويين المختصين لأعمال المدراء والوكلاء المعينين، ورفع التقارير الفصلية الخاصة بذلك بصورة صحيحة تُمكن متخذي القرار من تحسين وتطوير العملية

التربوية والتعليمية بصورة تعزز جوانب القوة وتعالج جوانب الضعف في مجال الإدارة المدرسية.

٢. في محور رياض الأطفال:

أ- إصدار اللائحة الخاصة برياض الأطفال؛ ليتم التأسيس في ضوئها لهذه المرحلة للوقوف على أرضية صلبة.

ب- عدم منح تراخيص لرياض أهلية إلا بعد التأكد من كون المباني مستوفاة ومطابقة للشروط والمعايير الخاصة بهذه المؤسسات.

ج- متابعة الرياض الموجودة حالياً والتشديد على القائمين عليها بالالتزام بالشروط والمعايير الخاصة بهذه المؤسسات.

د- تطوير قدرات ومهارات العاملات في رياض الأطفال الحالية.

٣. في محور التعليم العام:

إعادة تدريب وتأهيل المعلم العام، ليكون مؤهلاً للتدريس للحقتين الثانية والثالثة من التعليم الأساسي، وقادراً على:

أ: الإسهام في تغطية العجز القائم في هذه الحلقة.

ب: توفير المعلمين بحسب الاحتياجات في المديرية بالتنسيق مع

وزارة الخدمة المدنية.

ج. تحديد الاحتياجات المستقبلية من التخصصات العلمية في مراحل التعليم العام بجانبها النظري والتطبيقي بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي، ثم مع وزارة الخدمة المدنية ليتم توزيع المعلمين بحسب احتياجات المديریات.

د: الصيانة الدورية للمباني المدرسية القائمة، والأثاث المدرسي التالف.

٤: في محور الأنشطة المدرسية :

أ. إمداد المدارس بالإمكانات المادية لتحسين ممارسة الأنشطة المدرسية والتعليمية، والسعي إلى إشراك الأهالي، ورجال الأعمال، والمجتمع المحلي في هذا الجانب.

ب. توعية الطلبة وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي بأهمية الأنشطة في عملية تعلم الطلبة، ورفع مستواهم العلمي، وتشجيعهم على ممارستها.

ج. تدريب المعلمين وتأهيلهم على ممارسة كافة الأنشطة المتعلقة بمجال تخصصهم، تفعيل دور المشرفين التربويين لمتابعة المدارس والمدرسين في عملية تنفيذ الأنشطة المختلفة اللازمة لنجاح العملية التربوية (التعليمية- التعلمية).

٥: في محور التأهيل والتدريب التربوي؛

أ. جعل التدريب شرطاً ومعياراً أساسياً لاستمرار المعلم في صفه والمدير في مدرسته والموجه في مهمته، فضلاً عن ذلك وضع التدريب شرطاً وأساساً في الترقية وتحديد الحوافز.

ب. دراسة الاحتياجات التدريبية وفقاً لاحتياجات الوظائف والسلم التعليمي والإداري، بحيث تغطي البرامج احتياجات واقعية وفعالية شريطة استيعابها للمتغيرات الفنية والتربوية.

ج. تصميم البرامج التدريبية وفق معايير تلبي الاحتياجات وتركز على المهارات الأدائية العملية بدرجة كبيرة لا تقل عن ٧٠%، واعتمادها للتقنيات والوسائل الحديثة في التدريب، مع أهمية مناسبتها لزمان التدريب بحيث تكون كافية للموضوعات والأنشطة التدريبية وكذا مراعاة جودة المادة التدريبية من حيث حداثتها ودقتها العلمية.

د. وضع معايير لعملية تقييم البرنامج أثناء التخطيط والتنفيذ والتقييم، مع التنوع في أدوات تقييم البرنامج.

هـ. قياس وتقويم أثر التدريب لكل برنامج تدريبي أو جزء منه مباشرة من خلال الإدارة / القسم الفني المختص مع إشراك مؤسسات مراكز تدريبية وبحثية متخصصة وتقديم التغذية الراجعة.

٦. في محور التوجيه والإشراف التربوي:

أ. إيقاف التدخلات التي تمارسها العديد من مصادر الضغوط الرسمية وغير الرسمية على قرارات تعيين الموجهين.

ب. وضع معايير دقيقة لاختيار الموجهين التربويين بحيث تتوافر فيهم الخصائص الشخصية والمعارف والكفاءات والمهارات والاتجاهات، التي تتطلبها المهنة في ضوء مفهوم التوجيه التكاملية الشامل وأهدافه.

ج. فتح برامج لإعداد الموجهين التربويين في كليات التربية بالجامعات اليمنية على المستوى الجامعي أو مستوى الدبلوم بعد الجامعي.

د. توفير وسائل التدريب المستمر للموجهين أثناء الخدمة لتزويدهم بكل جديد وصقل خبراتهم ومهاراتهم وتحسين ممارساتهم.

المجال الثاني: دراسة الملوثات البيئية وأثرها على الآبار الجوفية؛

وفق نتائج الدراسة حدد فريقها البحثي الحلول والمعالجات الواجب اتباعها، للحد أو التقليل من تلوث المياه السطحية و الجوفية في مدينة تعز:

١. في حالة المياه الملوثة كيميائياً و ميكروبياً يتم إنشاء محطة معالجة للمياه الملوثة كيميائياً و ميكروبياً كما في حالة آبار العامرة و حوجلة و وادي جديد ذات الملوحة العالية.

٢. إنشاء مدينة صناعية لمعالجة مياه الصرف الصناعي كما هو الحال في حالة المجمع الصناعي في الحوبان، بعيداً عن الأحواض المائية أو يتم إنشاء محطات خاصة لمعالجة مياه الصرف الصناعي في مختلف المصانع والوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة.

٣. جمع المخلفات المنزلية في أوقاتها المناسبة بواسطة الحاويات المخصصة لها.

٤. بناء جدران حماية حول المسطحات المائية

٥. تطوير اللوائح والتشريعات المائية والبيئية ونشر الوعي البيئي بين الناس وبخاصة مصادر تلوث المياه وإضرارها.

٦. تطوير الآبار وحماية مناطق تغذيتها بالوسائل المتعددة
٧. تدعيم وتوسيع عمل مخابر التحليل الكيميائي والبيولوجي الخاصة بمراقبة تلوث المياه في محافظة تعز.
٨. منع ورش غسيل وتغيير زيوت السيارات المنتشرة في أطراف ووسط مدينة تعز من رمي مخلفاتها في مجاري السيول أو بالقرب من أماكن تغذية الآبار.

المجال الثالث: الاستنتاجات والتوصيات في دراسة التوسع في دراسة القمح:

١. الاستنتاجات:

- أ: وجود مناطق رائدة لزراعة وإنتاج محصول القمح في الموسم الصيفي اعتماداً على الأمطار وحصاد المياه، وهذه المناطق متمثلة بمرتفعات صبر الموادم ومرتفعات التربة، وأنه يمكن التوسع بزراعة القمح في المرتفعات التي لا يزرع فيها حالياً.
- ب: وصل الإنتاج للأصناف المحسنة في هذه المناطق إلى ٣،٤ أطنان للهكتار بزيادة نسبتها ٧٩% عن إنتاجية الأصناف المستخدمة حالياً في صبر الموادم ، وبنسبة ٦٩% في مرتفعات تربة ذبحان.

ج: وجود مناطق رائدة في إنتاج محصول القمح في الموسم الشتوي اعتماداً على مصادر الري الدائم أو مصادر الري الثانوية وهذه المناطق هي مناطق المنخفضات والقيعان والوديان الواقعة على ارتفاع ١٠٠٠-١٥٠٠ متر فوق سطح البحر.

د: أثبتت الأصناف المحسنة والمطلقة من الأبحاث أنها ذات كفاءة إنتاجية عالية، وأن إنتاجيتها الحبية تكاد تكون ضعف إنتاجية الأصناف المحلية، بالإضافة إلى كونها مقاومة للأصداء والرقاد.

٢. في ضوء ذلك، أسفرت الدراسة عن التوصيات الآتية:

أ: إنشاء جمعيات متخصصة لتوفير مستلزمات زراعة القمح (بذور، وآلات حصاد ودرّاس، وتسويق)، للمحافظة على استمرارية زراعة القمح.

ب: التوسع في نشر أصناف القمح المحسنة بين أكبر عدد ممكن من المزارعين في المناطق الملائمة لزراعة القمح بمحافظة تعز.

ج: اعتماد إستراتيجية استغلال مياه السيول والجريان السطحي بتوجه جاد في إقامة السدود والحواجز وكذلك استغلال مصادر الري الثانوية في زراعة محصول القمح.

د: دعم الجهود البحثية في مجال برامج تربية القمح لإنتاج أصناف قمح (جديدة) متحملة للحرارة العالية والجفاف، لتلائم المناطق المنخفضة من محافظة تعز في الموسم الصيفي.

هـ: توفير بذور أصناف القمح المحسنة الموصى بزراعتها لمحافظة تعز بالكميات والمواعيد المناسبة في مناطق زراعة، وإنتاج محصول القمح بواسطة السلطة المحلية بتوجيه رسالة لوزارة الزراعة بهذا الخصوص تطلب فيها إلزام مؤسسة إكثار البذور.

ثالثاً: جلسة العمل الثالثة:

وفي اليوم الثاني ٢٩/١٢/٢٠٠٩م تابعت الورشة أعمالها برئاسة الأخ الأستاذ حمود خالد الصوفي محافظ المحافظة والأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله الصوفي رئيس جامعة تعز، وتم فيها:

١. عرض آلية الشراكة ومسئولية أطراف الشراكة، من قبل الأستاذ الدكتور/ عبد الله أحمد الذيفاني مدير مركز البحوث ودراسات الجدوى.

٢. أعقب ذلك تزكية هيئة الشراكة من أحد عشر عضواً، برئاسة الأخ المحافظ.

٣. الموافقة على مقترح تشكيل مجلس إدارة صندوق الشراكة المجتمعية.

٤. واختتم جلسة العمل الأخ/المحافظ بكلمة قيمة ومهمة رحب فيها بالحضور من مدراء عموم وشخصيات اجتماعية وجميع الحضور وإدارة مركز البحوث ودراسات الجدوى، وأوضح أنها أول مرة يحضر فيها ورشة تستنهض طاقات المجتمع وتحويل أفرادها إلى شركاء في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع المدني، وأشاد بجميع الدراسات التي قام بها المركز التي لامست الكثير من معاناة ومشكلات المجتمع اليمني المتمثلة بـ(التعليم - القمح - المياه)، ووضع سؤالاّ يتمحور في كيفية تحويل هذه الدراسات إلى برامج عمل بآلية محددة قابلة للقياس من خلال إنجازات معينة. وأوضح أن التنمية المجتمعية تحتاج إلى إيجاد آلية تنفيذية لهذه الدراسات ومراجعة شاملة لها من وقت لآخر.

وأكد دور مركز البحوث في الشراكة المجتمعية لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال اتخاذ القرارات التي تستنهض طاقات الجميع وتحشد الإمكانيات الرسمية والمجتمعية عن طريق الإسهامات، التي يتم توظيفها التوظيف الصحيح وتجاوز الكثير من

الصعوبات والتحديات المجتمعية، ومن خلال العمل بالمقترحات التي استعرضها الدكتور/ عبد الله الذيفاني، وتوظيف الإمكانيات توظيفاً حقيقياً من تبرعات أو مخرجات الجمعيات الخيرية أو من الصندوق الاجتماعي أو من الزكاة المفروضة.

وأكد تبني السلطة المحلية لتلك الدراسات وإيجاد آلية عمل لتحقيقها بشكل إيجابي وقوي.

كما أكد تثبيت كل المتعاقدين العاملين في الجانب الإداري والفني في مركز البحوث ودراسات الجدوى، حتى يتحول إلى مؤسسة مستقلة تمارس مسؤولياتها بالمسئولية دون مضايقات.

واعتمد اللائحة التنفيذية للعمل المؤسسي في المركز.

وأشار في الختام أنه قام بدراسة لائحة المركز التنظيمية وأعلن اعتمادها وإصدارها. هذا وتمنى للجميع المضي في الشراكة المجتمعية لما فيه النفع للمجتمع وأفرادها ومن ثم التنمية المحلية.

رابعاً: جلسة العمل الرابعة:

جرت فيها مناقشة مفتوحة لكل ما طرح في جلسات العمل السابقة، وخرج المشاركون بالآتي:

١. تشكيل اللجان المتخصصة.

٢. انتخاب هيئة رئاسة لكل لجنة.

الجلسة الختامية: وتم فيها:

قراءة مخرجات الورشة التي تم الاتفاق عليها وإقرارها، ثم توصيات يومي

العمل، وكان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: المخرجات المقررة والمتفق عليها:

توصيات القاعة في اليوم الأول لورشة عرض نتائج الدراسات
(التعليم – الملوثات البيئية – القمح)،

١. دراسة التعليم:

أ: وضع برنامج توعوي بالقضايا التربوية لتكوين وعي تربوي بها في
أوساط المجتمع.

ب: إبداء اهتمام خاص و عناية خاصة بمعلمي الصفوف الأولى
(معلم صف) من حيث الإعداد والتدريب و الارتقاء بمستواه،
باعتبار أن هذه الصفوف هي الأساس التي تبنى عليه المراحل
الأولى.

ج: إعداد دراستين الأولى عن المناهج الدراسية، و الثانية عن أولياء الأمور و أدوارهم في العملية التعليمية التربوية.

٢. دراسة الملوثات البيئية:

أجمع المشاركون على التوصيات الواردة في ملخص الدراسة.

٣. دراسة التوسع في زراعة القمح:

أ: إجراء دراسة لمدى تحمل التربة للمياه المالحة.

ب: تفعيل دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين، وبلورة وعي إيجابي نحو زراعة القمح خاصة و الحبوب عامة.

ج: وضع سياسات تحفيز و تشجيع المزارعين للانتقال من زراعة القات إلى زراعة القمح، والاستفادة من تجارب دول الجوار في تشجيع الإنتاج الزراعي.

ثانياً: المخرجات المتفق عليها في محور الشراكة المجتمعية وهي على النحو الآتي:

١. تخصيص موارد مالية لهيئة الشراكة من خلال تحديد مساهمات أطراف الشراكة وفي مقدمتها المجلس المحلي.

٢. إقرار المشروع الخاص بإنشاء صندوق الشراكة المجتمعية، وتكليف هيئة الشراكة المنتخبة ومركز البحوث ودراسات الجدوى

بالبدء في خطوات تأسيس الصندوق، بالتنسيق وتشاور مع السلطة المحلية والأطراف الرئيسية المقترحة للإسهام في الصندوق، على أن يؤخذ في الاعتبار وضع سياسة إقراض وتمويل، تضمن حسن استخدام واستثمار موارد الصندوق.

٣. إقرار مسئولية أطراف الشراكة بحسب التصور المقدم من مدير مركز البحوث ودراسات الجدوى.

٤. الدخول بمشاريع استثمارية باسم الشراكة لتعزيز قدراتها المالية.

٥. إقرار إنشاء مركز تدريب متنوع لخدمة أغراض وأهداف الشراكة في التمهين والإحالة من الإعالة إلى الإنتاج.

ثالثاً: إقرار أدوات وآليات وبنى الشراكة المجتمعية :

١. إقرار آلية الشراكة المجتمعية وأدوار كل طرف من أطرافها على النحو المبين في مشروع آلية الشراكة المجتمعية.

٢. اختيار هيئة الشراكة المجتمعية، من الإخوة:

(١) الأستاذ حمود خالد الصوفي- محافظ المحافظة

(٢) الأستاذ محمد أحمد الحاج- نائب المحافظ

(٣) الأستاذ شوقي أحمد هائل سعيد

(٤) الأستاذ الدكتور عبد الله أحمد الديقاني

٥) ممثل عن مجموعة الشيباني

٦) الأستاذ أحمد عبد الرحمن العلمي

٧) الأستاذ قاسم شحرة

٨) ممثل عن جمعية الإصلاح

٩) ممثل عن جمعية الصالح.

١٠) ممثل عن جمعية الحكمة

١١) ممثل عن اتحاد نساء اليمن.

٣. إقرار مشروع لائحة صندوق الشراكة المجتمعية:

كما تمت المصادقة والموافقة على مقترح تشكيل مجلس إدارة صندوق الشراكة المجتمعية من الإخوة:

١. محافظ المحافظة رئيساً

للمجلس

٢. نائب المحافظ- الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة نائباً لرئيس المجلس.

٣. مدير مركز البحوث ودراسات الجدوى عضواً

٤. مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية عضواً ومسئولاً

إدارياً

٥. مدير الغرفة التجارية عضواً

٦. مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية
عضواً
٧. مدير عام مكتب الواجبات
عضواً
٨. ممثل عن المؤسسات المصرفية
عضواً
٩. المدير التنفيذي للصندوق
عضواً
- مقررأ

٤. تشكيل اللجان: تشكلت في القاعة لجان الشراكة المجتمعية وأعلنت على النحو الآتي:

(١) لجنة الحماية والرعاية الاجتماعية، وتشكلت من الآتي:

١. عبده سعيد سالم
٢. صادق علي أحمد
٣. عبد الرحمن أحمد علي زيد
٤. محمد عقلان
٥. حسن عبد الرحمن
٦. صلاح عبد الغني
٧. سمية يوسف عبد الواحد
٨. ياسمين محمد أحمد

٩. قائد عثمان النحال

١٠. مطهر الشرجبي

١١. كفاية مهيب الخليدي

١٢. عيوش عارف الكوفي

وقد اجتمعت اللجنة وانتخبت رئيساً ومقررراً ومسئول البرامج
والأنشطة على النحو الآتي:

أ. قائد عثمان النحال

رئيساً

ب. مطهر الشرجبي

مسئول

البرامج

ج. كفاية مهيب الخليدي

مقررراً

٢) لجنة التدريب والتأهيل ، وقد تشكلت على النحو الآتي :

١. نائد المشرقي

٢. بلال الحاج

٣. نورية الجرموزي

٤. هلا ياسين

٥. مرام ياسين

٦. أنيسة محمد عبد القادر

٧. خيرى محسن الأبيض

٨. مؤنس محمد الحميري

٩. محمد البناء

١٠. محمد حسان

١١. محمود عقلان البذيجي

١٢. عبده الرعيني

١٣. أحمد طه قائد

وقد اجتمعت اللجنة وانتخبت رئيساً ومقررراً ومسئول البرامج والأنشطة على النحو الآتي:

١. أ. نائد المشرقي رئيساً

٢. ب. نورية الجرّموزي مسئول البرامج

٣. ج. محمود عقلان مقررراً

٣) لجنة الاستثمار، وقد تشكلت على النحو الآتي :

١. جميل عبد العزيز سعيد الشيباني

٢. عبد الناصر الأكحلي

٣. محمد عقلان فارع.

٤) لجنة التوعية والإعلام ، وقد تشكلت على النحو الآتي :

١. عقيل محمد الصريمي

٢. عبدالله عبده الجعفري

٣. محمد عقلان فارع

٤. عبدالملك ردمان الشعبي

٥. جلال الجبيلي

٦. فكرة محمود أحمد عبد الغني

٧. صادق علي أحمد

٨. عبده سعيد سالم

٩. نوريه حسن الجرموزي

١٠. مؤنس الحميري

١١. حنان عبدالله محسن الغيثي

١٢. محمد علي الحاج حزام

وقد اجتمعت اللجنة وانتخب رئيساً ومقررراً ومسؤول البرامج

والأنشطة على النحو الآتي:

رئيساً للجنة.

أ. عقيل محمد الصريمي

ب. عبدالله عبده الجعفري

مقررأ.

ج. محمد عقلان فارع

مسئول

تنفيذي

٥) لجنة التخطيط والموارد المالية، وقد تشكلت على النحو الآتي:

١. خيرى الأبيض

٢. محمد حسن علي

٣. عبد الباري الشيباني

٤. عبد العليم خالد سيف

٥. نائد المشرقي

٦. محمد عقلان

٧. عبد الحميد عبد العزيز المجاهد

وقد اجتمعت اللجنة وانتخبت رئيساً ومقررأ ومسئول البرامج والأنشطة على النحو الآتي:

رئيساً

أ- خيرى الأبيض

مسئول البرامج

ب محمد حسن علي

عضواً

ج- عبد الباري الشيباني

٦) لجنة تنمية المنشآت الصغيرة، وقد تشكلت على النحو الآتي:

١. عبد الناصر الأكلى

٢. خيرى الأبيض
 ٣. أميرة على بريك
 ٤. محمد ناجي
 ٥. سعيد محمد عبد الله
 ٦. عادل أحمد مقبل
 ٧. علي صالح عطية
 ٨. احمد السامعي
 ٩. بسام سلطان سعيد
 ١٠. عبد علي الغزالي
 ١١. عبد الحميد عبد العزيز المجاهد
 ١٢. عبد العليم خالد سيف
 ١٣. نورية الجرموزي
- وقد اجتمعت اللجنة وانتخبت رئيساً ومقررراً ومسؤول البرامج والأنشطة على النحو الآتي:

- | | |
|---------------|-----------------------------|
| رئيساً | أ- عبد الناصر الأكلبي |
| نائباً للرئيس | ب - علي صالح عطية |
| مسئول البرامج | ج- عبد الحميد المجاهد |
| مقررراً | د - أحمد عبد الرحمن السامعي |

(٧) لجنة المديريات والأحياء ، وقد تشكلت على النحو الآتي :

١. عبد الله أحمد عبده الصراري مدير عام مديرية الصلوة
٢. فارس محمد محمود الغزالي مدير عام حيفان
٣. محمد أحمد الصلاحي مدير عام ماوية
٤. عبد السلام عقلان علي مدير عام الوازعية
٥. عبد الله علي الاصمعي مدير عام مشرعة

وحدنان

٦. أمين محمد ثابت مدير عام صبر

الموادم

٧. عبدالكريم أحمد علي حيدر مدير عام موزع
٨. عبد اللطيف عبده أحمد الشغدري مدير عام باب المنذب

وقد اجتمعت اللجنة وانتخبت رئيساً ومقررراً ومسؤول البرامج والأنشطة على النحو الآتي:

- أ - محمد أحمد عبد العزيز الصلاحي رئيساً للجنة
- ب - أمين محمد ثابت مقررراً
- جـ. عبد اللطيف عبده أحمد الشغدري مسؤول برامج

التوعية

رابعاً: التوصيات الخاصة بالشراكة المجتمعية والقرارات المطلوب إصدارها:

١. اعتبار هذه الورشة نقطة انطلاق جديدة لاستمرار عمل الشراكة المجتمعية في ضوء هذه الآلية.
٢. وضع إستراتيجية تدريب وتأهيل لتحويل الفئات الفقيرة إلى فئات منتجة ومعتمدة على الذات.
٣. إصدار قرارات بالموضوعات التي تم الاتفاق عليها، لتتحول إلى ممارسة في واقع الشراكة، وتساعد على استقرار أنشطتها وبرامجها.

